الأخبار
al-akhbar

الخميس 23 نيسان 2026
العدد 5762 السنة العشرون
Jeudi 23 Avril 2026 no 5762 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

الحدث | 08

بدء هجمات على سفن «هرمز»
إيران تعيد رسم المعادلة البحرية

حزب الله يلاحق العدو: سنواصل القتال وفق تقديراتنا

قاليباف: يجب وقف الحرب نهائياً على لبنان 4

(الأخبار)

الحرب الكونية ضد المقاومة

آمال خليل قالت إنّها بخير ورحلت

فوّاد بزي

رحلت آمال خليل في المكان الأحبّ على قلبها، في المنطقة التي ارتبط اسمها بها، وعلى خط النار الأكثر اشتعالاً، في جنوب الجنوب. رحلت «مراسلة الجنوب» في جريدة «الأخبار». كعادتها آمال، اختارت الوقت المناسب، والمسرح الملائم، لترسم في رحيلها قصة أيضاً، ولكن هذه المرّة

نحن سنرويها لأنّ آمال أبت إلا أن تلاعب الموت لتهزمه، وتختار عنه طريقة رحيلها لتكون قتل الشهادة، فتفوز برواية أخيرة عن وحشية هذا العدو، وهي التي امتهنت منذ 14 آب 2006، أي منذ لحظة صدور العدد الأول من «الأخبار»، أن تكون صوت الجنوب ونبضه والمرآة التي تعكس مشكلات المنطقة ومعاناتها مع العدو والدولة.

على بعد أيام من مشاركة مهرج جيش الاحتلال إحدى موادّ جريدة «الأخبار» المنتجة من قبل الزميلة آمال خليل، قامت آلة القتل الصهيونية بملاحقة كلّ من خليل والزميلة المصورة زينب فرج في قرية الطيري الجنوبية، المحاذية لبنت جبيل، واستهدفت بالغارات الجوية المنطقة التي تواجدنا فيها، ما أدّى إلى إصابة فرج بجروح بالغة وفقدان الاتصال بخليل التي استمرّ البحث عنها إلى قرابة منتصف الليل، قبل أن تجدها آليات الدفاع المدني تحت سقفين انهارا عليها جرّاء غارة معادية على البيت الذي اختبأت فيها.

قصة ملاحقة جيش الاحتلال للزميلة آمال خليل ليست جديدة، بل تعود إلى سنوات مضت، لا سيّما وأنّها من الصحافيين الذين قرروا اتخاذ خط المواجهة مع العدو في الجنوب مستقراً لهم. ففي فترة حرب الإسناد تعرّضت خليل وعدد من الزملاء إلى استهدافات مباشرة من جيش العدو، وكانت النجاة من نار القذائف تحسب أحياناً بالأمتار. وفي حرب الـ 66 يوماً عام 2024، استهدف منزل ذوي خليل ونجت يومها من الموت بفارق ثوان لدى خروجها من المكان الذي دكّته الطائرات المعادية بالغارات يوم 23 أيلول 2024.

أمس، حاولت خليل الوصول إلى آخر القرى قبل المنطقة المحتلة، أي قرية الطيري. في طريقها إلى المكان استهدفت مسيّرة معادية سيارة كانت تمشي أمامها، واستشهد فيها شابان من بنت جبيل هما المختار علي نبيل بزي ومحمد أيمن حوراني. ولدى وقوع الاستهداف الأول، توقفت خليل وترجلت من سيارتها، وقامت بإبلاغ الفرق الصحية عن الضربة، طالبةً منهم الحضور لنقل الشهداء.

أكثر من زميل عاين الاعتداء أكد أن ما ارتكبه العدو «جريمة موصوفة عن سبق إصرار وتصميم». فبعد أن أغار الطيران المعادي المُسيّر على السيارة المدنية في الطيري، والتي كانت ترافق سيارة الزميلتين، وسقط شهيدان فيها، انتقلت الزميلتان إلى مكان قريب من شجرة للاحتماء.

هنا، يقول المسعفون إنّهم طلبوا من خليل التراجع فوراً وترك المنطقة، ولكنّها لم تستطع التحرّك وفقاً لما ينقلون عنها بسبب فداحة الإصابات في السيارة التي كانت أمامها. وعندما استجمعت قواها وهمّت بالرحيل من المنطقة مع زميلتها زينب فرج، أغار الطيران المسيّر مرّة أخرى واستهدف هذه المرّة سيارة خليل، فعطلها تماماً.

ومباشرةً بعد الغارة، بدأت الاتصالات مع الفرق الإسعافية والجيش اللبناني، قبل أن توكل مهمة إجلاء الزميلتين إلى الصليب الأحمر، الذي انتظر من لجنة «الميكانيزم» الإذن للتحرك. عندها، تواصلت خليل مع أحد الزملاء وأبلغته بالأمر، قبل أن تلجأ مع فرج إلى قرب أحد المنازل للاحتماء، بانتظار وصول الصليب الأحمر، الذي لم يكن قد حصل على الإذن بعد.

بعد ذلك بأكثر من نصف ساعة، كان فيها العدو يرفض السماح بالوصول إلى مكان الزميلتين، وأشيع أنه طلب من قوات الـ«يونيفيل» عدم سلوك طريق عام حداثا - بنت جبيل، أغار الطيران الحربي المعادي على الطيري، ليتبين لاحقاً أنه استهدف المنزل الذي احتمت فيه الزميلتان. بعد ذلك بنحو عشر دقائق، وعندما اطمأنّ العدو إلى تنفيذ هدفه بقتل خليل وفرج، أعطي الإذن لسيارات الصليب الأحمر بالتحرك.

وعلى الرغم من كلّ ما سبق من التهديدات المباشرة، وملاعبة الموت، لم تتراجع خليل عن رسالتها الإنسانية أولاً والمهنية ثانياً، فبقيت في الجنوب في الحرب الأخيرة، ولم تغادر خطوط المواجهة. وشاركت في إيلام العدو بنقل الصور المباشرة من مواجهات الخيام، وخرجت في رسائل مصورة ومقاطع حصرية تظهر بشكل واضح أنّ جيش العدو الذي يدعي أنّه «لا يقهر» لم يتمكن من السيطرة على مدينة

(نهاد علم الدين)

شيرين أبو عاقلة بنسختها اللبنانية

حتى عندما سنحت فرصة المثيل للشهيدة آمال خليل، اختارت أن تمثل دور شهيدة صحافية، اغتالتها يد الغدر الصهيونية، هي الصحافية شيرين أبو عاقلة (1971-2022).

كأنّها تعلم أنّها سترحل بالطريقة نفسها التي رحلت فيها شيرين أبو عاقلة، وعلى يد القاتل نفسه. بالنسبة للشهيدة آمال خليل لم تكن قضية المقاومة تفصيلاً عابراً، بل أمراً متجذراً في القناعة والتصرفات اليومية والخيارات المهنية أيضاً. فهي اختارت الجنوب على الرغم من أنّ المؤسسة الصحافية التي عملت فيها على مدى 20 سنة تقريباً لم تطلب منها الاستقرار هناك، بل على العكس هي كانت مع انطلاق «الأخبار» في مكاتب بيروت، إلا أنّها، وكما روت في أكثر من مناسبة، لم تستطع البقاء طويلاً في بيروت وصوت الجنوب يناديها، فرحلت واختارت المواجهة اليومية مع العدو الذي أرسل لها تهديداته مراراً، إلا أنّها لم تتراجع، وكانت خطوتها الأخيرة في وجهه في الطيري المقابلة لبنت جبيل.

تبعد حدوده أقل من 3 كيلومترات، وتضمنت المقاطع المصورة التي نقلتها أصوات تبادل إطلاق النار بين جنود العدو والمقاومة. وفي الناقورة، أظهرت صور خليل ضراوة المواجهات مع المقاومين والدبابات التي تتفجر على الهواء مباشرة.

ومن الناحية الإنسانية، نقلت خليل صورة صمود الجنوبيين على حقيقتها، فواكبت قصص الصامدين في قراهم التي غطت أخبارها في طول الجنوب وعرضه، من رأس الناقورة إلى كفركلا، فشبعا والعرقوب، ونقلت صورهم إلى العالم. وتمكنت بوسائل بسيطة، من كاميرا وميكروفون، مقارنةً مع ملايين الدولارات التي تصرف على الماكينات الإعلامية الساعية لتشويه صورة المقاومة وشعبها من نقل صورة نقية، تعبّر فعلاً عن قهر الجنوبي وقدرته على التحدي والصمود وإعادة الإعمار وزراعة أرضه، حتى لو أطبقت السماء بالمسيّرات فوق رأسه.

> **يقول المسعفون إنّهم طلبوا من خليل التراجع فوراً وترك المنطقة، ولكنّها لم تستطع التحرّك وفقاً لما ينقلون عنها بسبب فداحة الإصابات**

ابراهيم الأمين

الشاهدة دائمًا...

في حرب خريف عام 2024، تلقت الزميلة آمال خليل رسالة من رقم مجهول، مكتوبة بلغة عربية ركيكة، لكن مضمونها كان واضحاً جداً: لماذا لا تسافرين إلى قطر حيث يقيم أخوك؟ لماذا تريدين أن يُفصل الرأس عن الجسد؟

لم تكن آمال تستخفّ بالعدو، لكنها كانت حاسمة: هؤلاء يريدون منعي من القيام بعملي، فهل يُفترض أن أستسلم؟

لم يكن ممكناً التعامل مع آمال بمنطق النهي عن العمل في منطقة خطرة. فالتوبيخ بالنسبة إليها كان نوعاً من الإحاطة الإيجابية، لا توصية يجب العمل بها. عنادها الذي عُرفت به كان ينعكس في كل تفاصيل عملها.

في الكتابة، لم تكن تملّ من الإصرار، مراراً وتكراراً، على فكرة ما سبق أن أُزيلت من نصوص سبق أن أرسلتها. وفي التغطية الميدانية، كانت من أوائل من تحدّى تقليد الصحافة المكتوبة عبر إدخال الكاميرا إلى عمله، فحملت مبكراً كاميرا فيديو إلى جانب كاميرا التصوير الثابت من دون تخطيط مسبق أو انتظار قرار. ومع توسّع العمل الرقمي والإنتاج البصري، لم تكن بحاجة إلى دفع أو توجيه، بل بادرت من تلقاء نفسها إلى تطوير أدواتها والبحث عن من يساعدها في عملها، وقدّمت تقارير عديدة بكلفة محدودة للغاية. وكانت آمال تعتقد، صادقة، أنها الأقدر على تقديم صورة دقيقة وشديدة الوضوح عن حقيقة ما يجري في المواجهة مع إسرائيل.

بالنسبة إليها، لم تكن بحاجة يوماً إلى شرح موقفها من العدو. فالمسألة لم تكن مجرد قناعة تشكّلت في سنوات الدراسة أو عبر صداقات عابرة، بل هي جزء من بيئة وتربية يومية يعيشها ساكن الجنوب. وهي لم تغادر الجنوب يوماً، وكانت تتطوّع للعمل في كل مناطق الجنوب، من دون أن تحصر عملها في نطاق جغرافي محدد، ما أتاح لها خلال سنوات طويلة بناء شبكة واسعة من العلاقات والمعارف. ورغم اختلافها في مراحل متعددة مع سياسيين وفاعليات حزبية وبلديات وجهات رسمية، وحتى مع بعض الزملاء الإعلاميين، بقيت حاضرة دائماً في قلب المشهد، تحاول الوصول إلى أدقّ التفاصيل. وفوق ذلك، كانت تنظر إلى عملها بوصفه مسؤولية في إنتاج صورة قادرة على ترسيخ وعي عام أكثر وضوحاً تجاه الاحتلال.

في العام 2006، بدأت آمال رحلتها الفعلية في الصحافة، مع انطلاقة صحيفة «الأخبار» من رحم الحرب الكبيرة التي استهدفت المقاومة، منذ صدور القرار 1559 وصولاً إلى حرب تموز. لم تكن بحاجة إلى شروحات طويلة حول طبيعة ما يُفترض أن تقوم به؛ فصورة المشهد كانت بالنسبة إليها واضحة منذ اللحظة الأولى. سرعان ما صنعت لنفسها حضوراً لافتاً ومثيراً للجدل، إلى درجة أن كثيرين باتوا يتحسّبون من مواجهتها. وفي الوقت نفسه، عُرفت بجرأتها في ملاحقة الفاسدين بمختلف مواقعهم، من دون مساومة. ورغم أن موقفها السياسي من المقاومة كان محسوماً وواضحاً، فإن ذلك لم يمنعها من توجيه ملاحظات نقدية متكررة للأداء السياسي والتنموي لحزب الله في الداخل.

عملت آمال في الجنوب بشكل أساسي، لكنها جالت أيضاً في مختلف المناطق اللبنانية، من جبل لبنان إلى البقاع وصولاً إلى الشمال، وكتبت عن أحوال الناس في تفاصيلها اليومية. كما امتد عملها إلى الاغتراب، لا سيما في أفريقيا. وكانت قبل أي سفر، تسأل دائماً عمّا إذا كان يمكن إنجاز عمل صحافي خلال الرحلة، حتى في إطار الإجازات الشخصية. وفي زيارة لها إلى قطر، حيث يقيم شقيقها، بادرت من تلقاء نفسها إلى طلب لقاء خالد مشعل. تواصلت معه بالفعل والتقته، وسألته عن خلافه مع المقاومة حول سوريا. روى لها حينها روايته، طالباً عدم نشر ما قاله كحديث صحافي أو الإشارة إليه، مبرراً ذلك برغبته في عدم زيادة التوتر. لكنه احتاج سنوات ليدرك أنها لم تكن موفدة، وأن زيارتها إلى قطر لم تكن بهدف الاجتماع به، وأن كل ما في الأمر، أنها رغبت في القيام بعمل صحافي حتى خلال إجازتها.

آمال، التي بقيت إلى جانب عائلتها الصغيرة ولم تغادرها يوماً، لم تسعَ في أي لحظة إلى اكتساب وضعية عامة كالتي يهرع إليها كثير من الإعلاميين. لم تكن تميل إلى الاستعراض، وكانت تدرك أن دورها الحقيقي أن تكون شاهدة على ما يحصل. شاهدة على جرائم الاحتلال، وشاهدة على بطولات المقاومين، وشاهدة على صمود الناس، وشاهدة على تعب الجنوبيين، وشاهدة على فرحهم وحزنهم، وشاهدة على أنه يوجد على هذه الأرض ما يستحق التضحيات!

الحرب الكونية ضد المقاومة

قاليباف: وقف الحرب على لبنان والانسحاب شرط أساسي لأي اتفاق مع واشنطن

سلطة صاغرة تتوسّل العدو

فيما يتباهى أركان سلطة الاحتلال اللبنانية بأنهم نجحوا في فصل مسار الحرب على لبنان عن مسار التفاوض الإيراني - الأميركي، يتجاهلون، من دون خَجل، أن العدو لم يلتزم ولو للحظة بما يسمونه هدنة يبدو أنها تترنّح يوماً بعد آخر. إذ سُجّل حتى مساء أمس 241 خرقاً أوقعت شهداء وجرحى، فيما يواصل أكبر جريمة حرب في تاريخ لبنان، وأوسع عملية تدمير ممنهج وتجريف ونسف للحواضر المدنية في المنطقة المحتلة.

في هذه الأثناء، برزت تصريحات لافتة لرئيس مجلس الشورى الإيراني محمد باقر قاليباف، أعاد فيها إدراج الملف اللبناني ضمن النقاشات الإقليمية، مؤكداً أن النقاط العالقة في المفاوضات الأميركية - الإيرانية لا تتعلق بمضيق هرمز، بل تشمل مطالب إيرانية صريحة بوقف شامل لإطلاق النار في لبنان، وإعلان نهاية الأعمال العدائية، وانسحاب

تتحدث الدولة عن تمديد للهدنة بينما الحرب متواصلة في كل الجنوب ويواصل العدو مجازره ضد المدنيين وتدميراً ممنهجاً للبلدات والقرى

بلدة بيت ليف التي سوّاها العدو بالأرض (علي حشيشو)

الوسيط الباكستاني أن البند المتعلق بلبنان غير قابل للنقاش. وفي المقابل، نُقل الوسيط موقفاً أميركياً يفيد بأن التفاوض اللبناني - الإسرائيلي المباشر سيحقق هذه الأهداف سريعاً، وأن واشنطن لا تريد أن يكون الملف اللبناني من ضمن المباحثات مع إيران.

وفيما لا تعترف المقاومة بوجود وقف فعلي لإطلاق النار، وواصلت أمس استهداف قوات الاحتلال في الجنوب، عبر قصف مواقع مدفعية ونقاط تجمّع في القطاعين الأوسط والغربي، وسّع العدو نطاق اعتداءاته إلى مناطق أبعد، بذريعة ملاحقة المقاومين، مرتكباً جريمة جديدة بحق الصحافيين، عبر استهداف سيارة

ومنزل لجأت إليهما الزميلتان آمال خليل (المراسلة الميدانية لـ«الأخبار» في الجنوب) والمصورة الصحافية زينب فرج، في بلدة الطيري، بعد دقائق من استهداف شابين في سيارة كانت تسير أمام سيارتهما.

رغم ذلك، يواصل أركان السلطة المجاهرة بخضوعهم لإملاءات العدوَين الأميركي والإسرائيلي، والترويج لمسار التفاوض المباشر مع العدو. وهم أعلنوا أمس أن اللقاء المرتقب اليوم في واشنطن بين السفيرين اللبناني والإسرائيلي سيبحث طلباً لبنانياً لتمديد الهدنة، فيما سرّب مكتب رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو أن تل أبيب تدرس الطلب، مقابل مطالبة لبنان بخطوات عملية ضد حزب الله.

في المواقف العلنية، يتجنّب الرئيسان جوزيف عون ونواف سلام التطرق إلى مجزرة التدمير الجارية في الجنوب، ويركّزان على توفير متطلبات الحل وفق النظرة الأميركية، مع علمهما بأنها غير قادرين أبداً على فرض أي واقع طالما أن المقاومة تواصل قتالها للعدو حيث يوجد في الجنوب. وهو ما أكده أمس النائب حسين الحاج حسن، بتأكيده «أننا لم نعد ملتزمين بوقف إطلاق النار وسنردّ وفق تقديرنا للموقف».

وفيما تتجه الأنظار إلى واشنطن، بقي السؤال حول قدرة لبنان أساساً على خوض التفاوض كدولة مكتملة القرار. إذ يبدو عالقاً بين إيقاعين متناقضين: ضغط ميداني متسارع يفرض وقائع يومية، ومسار سياسي بطيء ينتظر تسويات إقليمية لم تنضج بعد.

ولا يقتصر جوهر الأزمة على خضوع السلطة لإملاءات واشنطن واستيلائها على القرار اللبناني، بل يتعدّاه إلى خيار الذهاب إلى التفاوض من دون غطاء وطني، ما يضعف القدرة على الالتزام أو تحقيق أي مكاسب. في المقابل، يتحرك العدو وفق أجندة واضحة، من «الخط الأصفر» وما بعده، مستفيداً من عجز رسمي لا يملك سوى خطاب سيادي تنظيري. فالعنوان المعلن هو تثبيت وقف إطلاق النار وإنهاء الاحتلال، كما يكرر رئيس الجمهورية، لكن هذا الخطاب يصطدم بضعف أدواته، ما يمنح العدو هامشاً أوسع لتثبيت احتلاله وفرض وقائع جديدة.

وعليه، لم يعد ما يجري في الجنوب مجرد خروقات عابرة، بل سياسة ممنهجة لإعادة تشكيل الجغرافيا بالقوة. فالتدمير المنهجي للقرى والبنى التحتية يتجاوز الضغط العسكري إلى محاولة فرض واقع دائم قد يتحوّل لاحقاً إلى نقطة انطلاق لأي تسوية. ومع ذلك، يواصل عون التمسّك بهذا المسار، مشيراً إلى تواصله مع رئيس مجلس النواب نبيه بري، ورئيس الحكومة نواف سلام، والنائب السابق وليد جنبلاط، إلى جانب قيادات أخرى، لمواكبة الجهود الرامية إلى تثبيت وقف النار، معتبراً أن المرحلة تتطلب «واقعيّة وحكمة وعقلانية وإدراكاً للواقع اللبناني»، داعياً الجميع إلى «مواكبة هذا التوجه والمساهمة في إنهاء معاناة لبنان عموماً، والجنوب خصوصاً».

وفي هذا السياق، برزت حركة اتصالات ومشاورات، تصدّرها الاتصال الذي تلقاه عون من أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، حيث جرى التأكيد على دعم المفاوضات الثنائية الهادفة إلى وقف الأعمال العسكرية وانسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب، كما بادر رئيس الجمهورية إلى الاتصال بولي العهد السعودي محمد بن سلمان، شاكراً «دعمه الشخصي ودعم المملكة للبنان».

ومن باريس، تلاقت مواقف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس الحكومة نواف سلام على ضرورة تثبيت وقف إطلاق النار والدفع نحو مسار سياسي شامل، فيما أفادت معلومات عن اجتماعات مكثّفة يعقدها الأمير يزيد بن فرحان في العاصمة الفرنسية، في إطار مساعٍ لتمديد وقف إطلاق النار في لبنان. وكشفت مصادر مطلعة أن بن فرحان نقل إلى المسؤولين اللبنانيين رسالة تتضمن امتعاضاً من الاستعجال في مسار التفاوض مع إسرائيل، مشدّداً على أن ذلك «يجب أن يحصل ضمن مبادرة عربية شاملة».

(الأخبار)

المقاومة تردّ على الخروقات لتثبيت معادلة الردع

كثّفت المقاومة عملياتها العسكرية رداً على خرق العدو الإسرائيلي لوقف إطلاق النار المؤقت، واستمرار استهدافه للمدنيين، وارتكابه جريمة جديدة بحق الأطقم الصحافية، استهدفت هذه المرّة مراسلة «الأخبار» في الجنوب الزميلة آمال خليل، ومعها الزميلة زينب فرج، أثناء ممارستهما لعملهما في بلدة الطيري الجنوبية، ما أدى إلى استشهاد خليل وإصابة فرج.

وفي إطار قرارها تثبيت معادلة ردع جديدة وعدم العودة إلى ما قبل الثاني من آذار الماضي، استهدفت المقاومة مربض المدفعية المستحدث في بلدة البياضة بمحلقة انقضاضية، وشوهدت النيران تشتعل في إحدى غرف إدارة النيران. كما ردّت على استهداف سيارة في الطيري، باستهداف آلية هامر قيادية في بلدة القنطرة بمحلقة انقضاضية. كما ردّت على غارة معادية على بلدة يحمر الشقيف، باستهداف تجمع جنود في القنطرة بمحلقة انقضاضية. وردّاً على استباحة الأجواء اللبنانية، أسقطت المقاومة محلّقات استطلاعية معادية في بلدة المنصوري.

أمام هذه التطورات، يتعزز لدى مستوطني الشمال فقدان الثقة بجيشهم، فالاعتراضات الجوية المستمرة وعودة حزب الله لـ«لغة المعادلات» تجعل وقف إطلاق النار المؤقت «غير محسوس» تماماً، بحسب روبي هامرشلاج، في قناة «كان» العبرية.

إلى ذلك، نقل أمير بوخبوط في موقع «والا» عن ضابط من القيادة الشمالية، أن الغطاء الجغرافي الجبلي في جنوب لبنان «يُصعّب إيصال المعدات الهندسية الميكانيكية الثقيلة والشاحنات إلى جميع المواقع، ما يجبر القوات على القيام بتعديلات هندسية معقدة تحت غطاء الغطاء النباتي الكثيف والتضاريس الوعرة، الأمر الذي يُصعّب تحديد مواقع البنية التحتية». ولذا، و«كجزء من دروس القتال ومحاولة لتقليل المخاطر التي تتعرض لها القوات، يعتزم الجيش الإسرائيلي استخدام روبوتات تُرسل في مهام لتفجير بنى تحتية استراتيجية كبيرة على وجه الخصوص في الأماكن التي لم تصل إليها القوات في المراحل الأولى من عملية السهم الشمالي».

وأوضح بوخبوط أن هدف قوات الاحتلال من هذه الإجراءات «مسح الخلايا الميدانية الواسعة استناداً إلى المعلومات الاستخباراتية، وتحديد مواقع البنية التحتية لحزب الله فوق الأرض وتحتها، وتدمير البنية التحتية الإرهابية بالكامل».

ونقل بوخبوط عن ضباط غادروا الميدان وصفهم الواقع بأنه «بالغ التعقيد (...) إذ يتمثل التحدي الهندسي في وجود بنية تحتية ضخمة للعدو، يُبنى معظمها على مر السنين في قرى شيعية تقع في قلب مناطق ذات كثافة سكانية مدنية. إضافةً إلى ذلك، فإن التهديد الذي يواجه القوات ملموس، إذ يهدد حزب الله القوات بصواريخ مضادة للدبابات بعيدة المدى، وطائرات مسيرة، وصواريخ». ويؤكدون أن «كل هذه الأسلحة لا تهدد القوات على الأرض فحسب، بل تهدد بالدرجة الأولى خطوط الإمداد اللوجستية للجيش الإسرائيلي، من دولة إسرائيل إلى عمق جنوب لبنان».

(الأخبار)

المقاومة لا تهدد الجنود على الارض فحسب بل خطوط الإمداد اللوجستية لجيش العدو

تشييع جماعي لشهداء في بلدة كفرصير امس (علي حشيشو)

مهزلة المفاوضات في واشنطن

هدنة لبنان بين أميركا وإيران

يحيى دبوق

تسعى التغطية الإعلامية إلى تقديم المشهد اللبناني كملف منفصل عن الصراع الأميركي - الإيراني، مع تحميل السلطة اللبنانية مسؤولية نتائج المفاوضات، بما فيها وقف إطلاق النار. وتُصِرّ هذه السردية على تصوير السلطة اللبنانية، المنخرطة في مفاوضات مع إسرائيل برعاية أميركية، كجهة مسؤولة عن النتائج الراهنة والمستقبلية، بما فيها وقف إطلاق النار المؤقّت، وما قد يليه من تمديد.

غير أن الوقائع تشير إلى أن لبنان ليس طرفاً مقرّراً، بل متلقياً لنتائج تفاهمات وصراعات تدور بين أطراف، فيما يُستخدم كواجهة دبلوماسية لإخراج تسويات تُحسم في غرف مُغلقة، بعيداً عن بيروت، وخارج إطار التفاوض المباشر بين لبنان وإسرائيل.

في هذا السياق، جاءت الهدنة في لبنان نتيجة ضغط إيراني ربطها بمسار التفاوض مع الولايات المتحدة، لا كإنجاز لبناني، ولا نتيجة قدرة فعلية للسلطة على تحقيق «انتصارات»، بل أقرب إلى تسوية أميركية - إيرانية أُلبست غطاءً لبنانياً لتسهيل تنفيذها على إسرائيل، ولتكريس انطباع بفصل المسارين اللبناني والإيراني، لأن في الإقرار بترابطهما ضرراً للمصلحتين الإسرائيلية والأميركية على السواء.

ولا يعكس استمرار الهدنة حتى الآن توازناً ميدانياً بين إسرائيل وحزب الله فحسب، بل يعكس أيضاً رغبة أميركية مؤقّتة في تثبيت الجبهة اللبنانية، تفادياً لأي تعطيل لمسار المفاوضات مع إيران. فأي انفلات أمني في لبنان قد يمنح طهران أوراق ضغط إضافية، أو يوفّر لها ذريعة للتراجع عن التزامات محتملة، أو في الحد الأدنى يعرقل المسار التفاوضي والتسوية المنشودة أميركياً. من هنا، تُدار الهدنة بوصفها مقدّمة تخدم التفاوض الأكبر، لا هدفاً قائماً بذاته.

في المقابل، لا تملك إسرائيل هامش مناورة واسعاً خارج المظلّة الأميركية، إذ يبقى قرار التصعيد أو التهدئة مرتبطاً إلى حدّ كبير بالتوجّه الأميركي. ويحتاج بنيامين نتنياهو إلى هذا الغطاء لمواصلة أي عمل عسكري أو سياسي، ما يجعل تل أبيب مضطرة للالتزام بإيقاع التهدئة عندما تقرّر واشنطن ذلك، حتى لو كان مرحلياً ومشروطاً، ويحمل كلفة سياسية داخلية وشعوراً بالإهانة والإحراج.

أما احتمال تمديد الهدنة، فيبقى مرهوناً بدوره بمسار المفاوضات الأميركية - الإيرانية، سواء تقدّمت أو تعثّرت. فطالما أن الهدوء في لبنان يشكّل شرطاً ضرورياً لهذا المسار، ستبقى واشنطن حريصة على إلزام إسرائيل به، إما لتأمين بيئة تفاوضية مستقرة، أو لتجنّب إضافة عنصر توتير جديد إلى مشهد مأزوم أصلاً. بذلك، تتحوّل التهدئة في لبنان إلى ضرورة ملازمة للتفاوض، لا نتيجة مباشرة له.

وعليه، يبدو ترجيح تمديد الهدنة قائماً، لكن من دون أن يعكس ذلك قدرة تفاوضية لبنانية مستقلة. فهو، في جوهره، ترجمة لقرار أميركي مرتبط بإدارة التفاوض

طالما ان الهدوء في لبنان يُعدّ ضرورة للمسار التفاوضي ستبقى واشنطن معنية بإلزام إسرائيل به

مع إيران، يُعاد تسويقه لاحقاً، بعد جولة جديدة من المحادثات في واشنطن بين ممثلين لبنانيين وإسرائيليين برعاية أميركية، بوصفه إنجازاً دبلوماسياً ضمن مسار لبناني – إسرائيلي «مستقل».

الخلاصة: لا يمكن فهم مسار الهدنة في لبنان، ولا احتمالات تمديدها، بمعزل عن مسار التفاوض بين واشنطن وطهران. فما يُقدَّم في بيروت، أو يُسوَّق في واشنطن على أنه تقدّم دبلوماسي لبناني، ليس سوى تنفيذ لقرارات تُصاغ في سياق أوسع. وفي ظل غياب استراتيجية وطنية موحّدة وأدوات ضغط فعلية، تبقى السلطة اللبنانية في موقع المتلقّي، تدير التفاصيل فيما يُقرَّر الجوهر خارجها. وأي سردية مغايرة لا تعدو كونها إنكاراً موجّهاً للواقع، لأن الإقرار بهذه الحقيقة يُسقط رهانات وأدواراً لكثير من اللاعبين في الداخل.

في المقابل، تبدو الصورة مختلفة في إسرائيل. فمع أن الإلزام تل أبيب بالهدنة، ثم بتمديدها، جاء نتيجة ضغط أميركي واضح مرتبط بالمسار الإيراني، إلا أن ذلك لا يلغي سعيها إلى تجاوز هذا «التحدي» لاحقاً، في حال تعثّر المسار التفاوضي بين واشنطن وطهران بشكل كامل. ومع ذلك، يبقى هذا الرهان، حتى الآن، أقرب إلى التمنّي منه إلى تقدير يستند إلى معطيات صلبة.

عملياً، تنتظر إسرائيل، تماماً كلبنان الرسمي، مآلات التفاوض الأميركي - الإيراني، ولا سيما حدود ما ستنجح إيران في فرضه لربط الساحة اللبنانية ببنود أي اتفاق، مقابل ما ستتمكن الولايات المتحدة من منعه أو تقليصه. لكن تل أبيب، في الوقت نفسه، «لا تضيّع الوقت»، وتعمل على تثبيت ما تعتبره «الحد الأدنى» من إنجازاتها الميدانية في مواجهة حزب الله، تمهيداً لمرحلة ما بعد أي تسوية محتملة.

وفي هذا الإطار، تسعى إسرائيل إلى تكريس واقع ميداني وسياسي جديد يَحول دون العودة إلى ما قبل الحرب، استباقاً لُعدم قدرتها على محاولة العمل مجدّداً، سواء بسبب نتائج الميدان أو أي ترتيبات بين أميركا وإيران، على تحقيق أهدافها الابتدائية بالاحتلال المباشر لمنطقة جنوب الليطاني والسيطرة النارية على شماله.

غير أنّ الحفاظ على «الشريط» المحتل لعدة كيلومترات، وترسيخ قواعد اشتباك لاحقة تصبّ في مصلحتها الأمنية، يتطلّبان مسارين متوازيين: الأول، تثبيت ما تسمّيه تل أبيب «هامش مناورة» مفتوحاً في الساحة اللبنانية، بما يعيد عملياً إلى ما قبل الحرب الأخيرة، أي القدرة على تنفيذ ضربات داخل لبنان من دون ردّ مقابل من حزب الله. أمّا الثاني، فيقوم على فرض وقائع ميدانية دائمة في المنطقة المحتلة، عبر الهدم والتجريف المنهجيَّيْن للقرى والبلدات، بما يجعل أيّ تسوية مستقبلية تتضمّن عودة السكان أكثر تعقيداً، إن لم تكن متعذّرة.

قد تحمل قراءة الموقف الإسرائيلي قدراً كبيراً من توصيف ما يجري فعلاً، مع رهان واضح على تحقيق مكاسب مرحلية وفق استراتيجيات تتبدّل تبعاً لمتغيّرات غير يقينية. صحيح أنّ تل أبيب تسعى إلى تحسين شروطها لما بعد أي اتفاق محتمل مع إيران، إلا أنها، في الجوهر، لا تختلف كثيراً عن موقع الانتظار الذي يقف فيه لبنان الرسمي: ترقّب ما ستؤول إليه التسوية في «الشرق البعيد»: إيران.

لهذه الأسباب وغيرها، فإن ما يُحضَّر له اليوم في واشنطن بين لبنان وإسرائيل برعاية أميركية، سواء وُصف بأنه مفاوضات مباشرة أو لقاء عابر، يبدو في حقيقته أقرب إلى «مهزلة تفاوض». لا أكثر ولا أقل، مع تظهير «استراتيجية التوسّل» لدى السلطة، من جهات لا ينفع معها أي شكل من أشكال التوسّل والاستجداء.

لعنة الثلاثاءات وتمدُّدها

غدير العلايلي *

يوم ثلاثاء النحس في الرابع عشر من نيسان الجاري، انعقدت محادثات مباشرة تمهيداً لما يُسمّى (بهتاناً) «مفاوضات» مباشرة لبنانية - «إسرائيلية»، برعاية واشنطن المنحازة كلياً إلى الصهيونية. وهي محادثات ساقطة من حيث المشروعية أو المُلاءمة، شكلاً ومضموناً وتوقيتاً وكيفيّةً.

اعتباراً من ذاك الثلاثاء الأسوَد، أضحت كل أيام الأسبوع عاراً على جبين لبنان الرسميّ إلى حين عدوله عن خطيئته حتى إشعار آخر. وتتضمّ «الدولة» اللبنانية بذلك إلى قافلة ذلّ معظم الطاقم الرسمي العربي الرجعي، مع الإشارة إلى لعنة تاريخية تلاحق لبنان في هذا الصدد، هي مصادفة الخيانات الوطنية تاريخياً في أيام الثلاثاء: فلقد أعادت إلى أذهان الضمير الجمعيّ اللبناني وذاكرته الجماعية يوم ثلاثاء الاستباحة في 17 أيار 1983، يوم اتفاقها الشهير مع كيان الاحتلال الصهيوني كما وافق مجلس النواب اللبناني على الاتفاق المشؤوم المذكور ذاته بالأكثرية في يوم ثلاثاء، بتاريخ 14 حزيران 1983.

ورغم عدم إلمامي أبداً بعلوم روحانية أو ماورائية كرموز الجفر وأسراره، أو بعلوم السانيات وتاريخها، ودون أن أدّعي دقّة علمية في ما سيلي بما أنها خارج اختصاصي، إلا أنني اكتفي بالإشارة إلى الطابع التاريخيّ الرمزيّ ذي البُعد الحربي لمفارقة أيام الثلاثاء تلك: فأصل كلمة Tuesday باللغة الإنكليزية («يوم الثلاثاء») يعود إلى عبارة tiwesdæg باللغة الإنكليزية القديمة. وهو، باللغات الجرمانية واللاتينية الأوروبية تحديداً (وليس بالعربية)، يعود إلى فكرة «يوم إله» الحرب والقانون والعدالة الجرماني Tiw، الذي يُقابل في النظام الروماني كوكب المريخ و«إله» الحرب Mars، بحيث حصل تقابل أو استبدال ثقافي من Tiw's day إلى Tuesday.

إلا أنّ لعنة أيام الثلاثاء، وما تحمله معها من ذكريات مريرة وحاضر أليم في سجلّ تاريخ جلجلة لبنان وطنياً، لن تعفي سائر أيام الأسبوع ولن تقتصر عليها؛ بل راحت أخيراً تتغلغل وتتمدّد، مثلها مثل الاستعمار «الاستيطاني» أو الاحتلال الصهيوني في فلسطين ولبنان وغيرهما، إلى كلّ أيامنا وأسابيعنا لتلاحقنا وتطاردنا كوابيس أمرها الواقع الثقيل يومياً.

فاليوم الخميس تُعقد جولة ثانية وجديدة من المحادثات المباشرة الهابطة والممهّدة مجدّداً لما يُسمّى (ذرّاً للرماد في العيون) «مفاوضات» مباشرة لبنانية - «إسرائيلية»، ودوماً في العاصمة الأميركية الداعمة أساساً لـ«إسرائيل». ويتحتّم أن يصار شعبياً إلى إسقاط عملية المحادثات الراهنة و«المفاوضات» المزعومة، كفعل مقاومة وصمود وممارسة لحق الشعب بتقرير مصيره بنفسه، عوض مصادرته من قبل الاحتلال وداعميه المحليين والإقليميين والدوليين. وإلّا، سيصبح سائر أيام الأسبوع عنوان هوان لبنانيّ بدورها هي أيضاً، لأنّ السلطة اللبنانية تهرول سريعاً انحداراً نحو «مفاوضات» مباشرة مجانية مع العدوّ، في حين أنّها في الواقع إذعان كلّيّ وتامّ له دون أي شروط ودون استعمال أوراق قوة وضغط لبنانية موجودة آلا وهي المقاومة.

كما يُنقل إعلامياً، على الأقلّ، أنّ «الدولة» اللبنانية قد تجنح انبطاحاً إلى درك لقاء رئاسي لبناني بمجرم الحرب الصهيوني المُلاحق قضائياً دولياً: مشهد تلك الولادة المبكرة الشديدة جداً للقيط مسخ الإذعان قد يلوح في الأفق قريباً - على ما يبدو - في البيت الأبيض الأسود، أقلّه وفق «القضاء الترامبي» وهواه الرئاسي الأميركي؟

وبالمناسبة، يقتضي التشديد على أنّ هذا الأخير ليس قدراً أبداً، بل يمكن مواجهته ومقارعته؛ وما التجربتان الإيرانية واليمنية، وغيرهما ماضياً وحاضراً، سوى أمثلة حديثة حيّة وبطولية وجهادية حقاً على الإمكانية والكيفية والفعالية. فلنسقط، نحن الشعب اللبناني، لعنة الثلاثاءات الاستسلام التاريخية والحاضرة، تحت طائلة وقوعنا تحت نير استعمار متجدّد راهناً ومستقبلاً طيلة أيام الأسبوع والسنين وربّما العقود بحلّة «إسرائيلية»، وبنكهة إمبراطورية أميركية.

* دكتور في الحقوق ومحام وأستاذ جامعيّ في الحقوقُ والعلوم السياسية
https://ghadiralayli.substack.com

الحرب الكونية ضد المقاومة

(أرشيف)

اقتراح قانون العفو العام: بري يفتح الطريق... وعون يعارض

لينا فخر الدين

لأول مرة، تقترب الكتل النيابية من إقرار قانون العفو العام. وفي هذا السياق، أتت دعوة رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى جلسة مشتركة للجان النيابية تعقد اليوم، وعلى جدول أعمالها اقتراح القانون الرامي إلى منح عفو عام وتخفيض مدّة العقوبات بشكل استثنائي.

وتأتي الخطوة هذه بعد سلسلة لقاءات عُقدت مع المرجعيات السياسية في الأشهر الأخيرة لبحث الأمر، بعد سنوات لم تكن المناخات السياسية فيها تتيح تمرير العفو العام تحت قبة البرلمان. غير أن سقوط النظام السوري السابق، ثم إخلاء سبيل محكومين سوريين عبر اتفاق بين البلدين، إضافة إلى الواقع السيئ للسجون وأماكن التوقيف الاحتياطي، جعل ما كان مستحيلاً في الأمس، ممكناً اليوم.

وفقاً لمعلومات «الأخبار»، صاغ الاقتراح ثمانية نواب سُنّة ينتمون إلى كتلتي «لبنان الجديد» و«الاعتدال الوطني» (نبيل بدر، أحمد الخير، وليد البعريني، عبد الرحمن البزري، عماد الحوت، محمد سليمان، عبد العزيز الصمد وبلال حشيمي). وكان من المفترض أن يُقدّم بصيغة المعجّل المكرّر، قبل اقتراح عرضه على اللجان المشتركة لإشباع النقاش حوله، منعاً لإسقاطه في الهيئة العامة.

وتؤكد مصادر متابعة أن نائب رئيس مجلس النواب إلياس بو صعب، كان عملياً «دينامو» الاقتراح، عبر محاولاته تعبيد طريق النواب إلى عين التينة وبعبدا، عدا التنسيق مع عدد من القضاة لتنقيحه، بما يسمح بحصوله على أكثرية نيابية. وفيما كان بدر وزملاؤه في «لبنان الجديد» يخوضون كباشاً سياسياً، جال نواب «الاعتدال الوطني» على بعض رؤساء الكتل والأحزاب لإقناعهم بالطرح.

اعتراض عون

على صعيد الرئاسات الثلاث، تُفيد معلومات «الأخبار» أن رئيس الحكومة نواف سلام أعطى مُباركته. وكذلك، لم يكن بري معارضاً للأمر، بل تعهّد بتمريره في الهيئة العامة وقبلها في اللجان المشتركة. ويتردد، في هذا الإطار، أن بدر كان قد اتفق مع بري على تأمين تصويت عدد من النواب السُنّة على التمديد للمجلس النيابي، مقابل تسهيل الأول إقرار العفو العام.

لذا، دخل بو صعب على الخط، قبل أن يتولى نقل الاقتراح إلى القصر الجمهوري. وتؤكد مصادر معنية أن مهمة بدر في بعبدا كانت أكثر تعقيداً، إذ أبدى رئيس الجمهورية جوزيف عون تشدداً حول عدد من البنود، ولا سيما المتعلقة بتخفيض عقوبة الإعدام، واستثناء قتل العسكريين. أدى ذلك إلى تأزّم الأمور، خصوصاً بعدما لوّح عون بردّ القانون في حال اقترته الهيئة العامة، من دون استثناء جرائم القتل بحق العسكريين، وتخفيض عقوبة المحكومين بالإعدام. وفي المقابل، أصرّ بدر وعدد من النواب السُنّة الذين وقعوا الاقتراح، على شمول المحكومين بالإعدام، على اعتبار أن عددهم لا يتعدّى 13 شخصاً (بعد إخراج المحكومين السوريين)، وأن أي تخفيض لعقوبتهم، يعني خروجهم بعد ست سنوات على الأقل. وتمسك هؤلاء بتخفيض عقوبة الإعدام (لا تنفذ) من 30 إلى 25 عاماً، وعقوبة المحكومين بالسجن المؤبّد (عددهم 53 من أصل 120 شخصاً متهمين بجرائم إرهابية) إلى 20 عاماً، بينما

> **القصر الجمهوري يرفض التساهل مع المحكومين بالإعدام وقاتلي العسكريين**

أصرّ رئيس الجمهورية على عدم تخفيض العقوبتين عن 30 عاماً. ولأن عون بدا غير متحمس أصلاً للقانون بغض النظر عن تعديلاته، كادت اللقاءات معه أن تُحبط الاقتراح برمّته، قبل أن يؤدي بو صعب دوراً أساسياً في إجراء التعديلات المناسبة بمساعدة عدد من القضاة، بغية نيل القانون غطاءً من الرؤساء الثلاثة. لكن ليس مؤكداً بعد ما إذا كان عون قد أعطى موافقته أم أنه لا يزال معترضاً، رغم التنقيحات التي أُجريت.

نص الاقتراح

ينص اقتراح القانون الذي سيعرض اليوم في جلسة اللجان المشتركة، على أن تكون الأسباب الموجبة متعلقة بالاكتظاظ والأزمة الاقتصادية التي تسبّبت بمعاناة غير إنسانية، ما يزيد الاحتقان والغليان داخل السجون. وأبرز ما يتضمنه، استثناء:

أ - الجرائم المحالة على المجلس العدلي.

ب - القتل العمد أو القصد بحق المدنيين أو العسكريين وجميع عناصر القوى الأمنية سواء صدرت الأحكام أو لم تصدر.

ت - جرائم الخيانة والتجسّس والجرائم المتعلقة بالصلات غير المشروعة بالعدو.

ث - جنايات المخدّرات في حال وجود أكثر من ملاحقتين قضائيتين، أو أكثر من حُكمين قضائيين. وفي حال تعدّد الملاحقات بحق الشخص نفسه، يستثنى من منحة العفو في حال صدر بحقه أكثر من حكمين مبرمين بجنايات المخدرات.

ج - جرائم التعدّي على الأملاك العمومية، إذا كان الجرم لا يزال مستمراً.

ح - اختلاس المال العام.

خ - قانون مكافحة الفساد في القطاع العام الرقم 175 تاريخ 8 أيار 2020.

د - قانون الإثراء غير المشروع.

ذ - القوانين المتعلقة بالآثار.

ر - الجرائم التي يتخذ فيها المتضرّر صفة الادعاء الشخصي، ما لم يتم الاستحصال على إسقاط الحق الشخصي بموجبها، أو بسقوط الحق الشخصي للأسباب المحدّدة قانوناً، أو بأداء قيمة التعويضات الشخصية المحكوم بها أو المطالب بها، فتمنح عندها منحة العفو العام عن هذه الجرائم.

كما سينص الاقتراح على الآتي: «استثنائياً وفي كل الجرائم المرتكبة قبل تاريخ نشر هذا القانون والتي لم تصدر أحكام فيها وفي حال تجاوزت مدة التوقيف 12 سنة سجنية، يُخلى سبيل المُدّعى عليه حكماً وتستمر محاكمته وفقاً للأصول القانونية». وأيضاً: «في حال ارتكب المستفيد من هذا القانون جناية خلال مدة خمس سنوات، تشدد عقوبته في الجرم الجديد».

ومن البنود المقترحة كذلك: «بالنسبة إلى غير المدنيين، أي شخص يستفيد من أحكام هذا القانون يُسلَّم فور إخراجه من السجن إلى المديرية العامة للأمن العام لإجراء المقتضى».

العام الدراسي مُعلّق على أزمة مفتوحة

فاتن الحاج

لا يبدو المشهد التربوي في لبنان محكوماً ببروزنامة واضحة بقدر ما هو رهينة احتمالات مفتوحة، في ظلّ الغموض الذي يلفّ الواقع الأمني وانعكاساته على الحياة اليومية. ومع اقتراب مواعيد الاستحقاقات المفصلية، يتصاعد القلق لدى الطلاب والأهالي، وسط أسئلة مُلحّة حول مصير العام الدراسي، وتقليص المناهج، وشكل الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسطة وشهادة الثانوية العامة.

ورغم ما تشير إليه وزارة التربية من إنجاز نحو 18 أسبوعاً من أصل 24، تؤكد مصادر تربوية أن هذه الأرقام أقرب إلى تقديرات نظرية منها إلى واقع فعلي. فالتفاوت بين المناطق كبير، ولا سيما في المدارس الرسمية، حيث يُرجّح، في بعض الحالات، ألّا يتجاوز الإنجاز الفعلي 12 أسبوعاً، بفعل الإضرابات والانقطاعات والظروف الأمنية التي عطّلت انتظام التعليم، خصوصاً في المناطق الحدودية والقرى الأكثر تضرّراً.

ولا يقتصر التفاوت على الجغرافيا، بل يطاول بنية التعليم نفسها، إذ ينقسم المشهد اليوم إلى أربع فئات: مدارس في مناطق آمنة تعتمد التعليم الحضوري، وأخرى تحوّلت إلى مراكز إيواء وتعتمد التعليم عن بعد، وثالثة تستقبل طلاباً نازحين يتابعون دراستهم حضورياً في مدارس أخرى، ورابعة تقع في مناطق غير آمنة وتكتفي بحد أدنى من التعليم عبر الوسائل المتاحة.

وبين هذه الأنماط، يبرز شبه إجماع على أن التعليم عن بعد، عبر المنصات التعليمية (تيمز وغوغل ميت، زووم...) أو التطبيقات (واتساب وغيره)، لم ينجح في التحوّل إلى تعليم فعلي. وبقي في كثير من الحالات أقرب إلى «إشغال تربوي» محدود الفاعلية، مع تراجع في التفاعل داخل الصفوف الافتراضية وحضور خجول لا يتجاوز أحياناً بضعة طلاب في الصف الواحد.

في موازاة ذلك، تتزايد الدعوات التربوية إلى مقاربة واقعية للمرحلة لأن استكمال المنهج وفق الخطة الأصلية بات شبه مستحيل، ما يفرض تقليصه فوراً والتركيز على الكفايات الأساسية، بدلاً من محاولة «سلق» ما تبقّى منه. كما أن الرهان على تعويض الوقت الضائع ببدو غير واقعي، حتى في حال تحسّن الظروف. فشهر أيار سيكون عملياً مُخصّصاً لعودة النازحين وإعادة تأهيل المدارس، إذا توقفت الحرب هذا الشهر، ما يترك شهر حزيران كنافذة تعليمية وحيدة. وهذا ما يفرض إعادة النظر في روزنامة العام الدراسي، وربما تمديدها.

وتشكّل الامتحانات الرسمية العقدة الأكثر حساسية. فبينما تؤكد وزارة التربية أن كل الخيارات لا تزال قيد الدرس، وأن القرار سيُتخذ بناءً على معطيات ميدانية دقيقة وبالتشاور مع المعنيين، تتصاعد الضغوط لحسم القرار. وتتمسك روابط التعليم بوحدة الامتحانات مع تعديل المناهج بما يتلاءم مع الواقع، في حين يطرح تربويون بدائل أكثر مرونة، من بينها المواد الاختيارية أو صيغ تراعي الفروقات بين الطلاب، بدلاً من الإصرار على نموذج موحّد قد يكرّس عدم المساواة.

في المقابل، يطرح مديرو مدارس وأهالٍ تساؤلات حول جدوى طلب تأمين المستندات من المرشحين للامتحانات الرسمية، في ظل غياب قرار نهائي ولا سيما بالنسبة إلى الشهادة المتوسطة. ويعتبرون أن هذا التخبّط يزيد من حالة القلق ويعمّق عدم اليقين.

في موازاة ذلك، ترتفع أصوات تربوية تعتبر أن الطلاب ولا سيما في المناطق المتضررة غير مُهيّئين لإجراء الامتحانات في ظل الظروف الراهنة، واصفة الحديث عن سيناريوات الاستحقاق بأنه «انفصال عن الواقع التربوي». ويشير هؤلاء إلى أن الطلاب فقدوا الاستقرار والأمان، و«الإصرار على إجراء الامتحانات لا يعكس حرصاً على المستوى التعليمي بقدر ما يعكس تجاهلاً لمعاناة الطلاب». ويطالب هؤلاء بقرارات شجاعة تأخذ في الاعتبار حجم الكارثة التربوية، وتضمن في الوقت نفسه حماية حق الطلاب في تعليم أكثر عدالة وإنصافاً.

ولا تنفصل هذه التعقيدات عن أزمة أوسع تضرب القطاع، من أوضاع الأساتذة (ولا سيما المتعاقدين) وحقوقهم المالية، إلى تنزّع القطاع الخاص بعدم تحصيل الأقساط لدفع رواتب الأساتذة، وصولاً إلى الجدل حول التقييمات عن بعد وما يرافقها من تساؤلات حول مصداقيتها وإطارها التنظيمي والقانوني. في المحصّلة، يقف العام الدراسي في لبنان عند مُفترق حاسم: تعليم غير مكتمل، وروزنامة غير مستقرة، وقرارات مؤجّلة. ولم يعد السؤال ترفاً، بل ضرورة مُلحّة: هل تتجه الجهات المعنية إلى قرارات استثنائية وواقعية تُنقذ ما تبقّى من العام الدراسي، أم يُترك الطلاب وحدهم في مواجهة عام بلا نهاية واضحة؟

(مروان بوحيدر)

إعلانات رسمية

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب يحيى وجيه سروجي بصفته وكيل سميح علي الزعني سند تمليك بدل ضائع باسم سميح علي الزعني بالقسم 13 من العقار /1117/ منطقة المصيطبة العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب قاسم محمد شميساني بصفته وكيل شكري أسعد الخوري القيم على المحجور عليها ميري أسعد الخوري سند تمليك بدل ضائع باسم ميري أسعد الخوري بالقسم 44 من العقار /956/ منطقة الأشرفية العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب واصف عبد الأمير شراره بصفته وكيل لمى احسان شراره سند تمليك بدل ضائع باسم لمى احسان شراره (رقبة) واحسان عبد الأمير شراره (استثمار) بالقسم 9 من العقار /489/ منطقة راس بيروت العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

خلاصة حكم

صادر عن محكمة التمييز الجزائية غ (3) بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2026/3/4 على المُتهم: جمال توفيق الخطيب – فلسطيني رقم الملف /907/ بيان إحصائي /5951/ جنسيته فلسطيني محل إقامته مُقيم في سعدنايل ملك محمد المستراح والدته عطاف عمره 1974 أوقف وجاهياً بتاريخ 1998/10/30 وأخلي سبيله في 2001/1/22 بعد صُدور حُكم الجنايات بإعلان براءته.
رسم محكمة: /100,000/.
تعاضد قضاة: /100,000/.
رسم مُساعدين: /400,000/.
المجموع: /600,000/.
بالعُقوبة التالية: الأشغال الشاقة لمُدة عشرين سنة وتدريكه الرسوم القانونية ومنعه من حمل السلاح مدى الحياة ومُصادرة البندقية المُستعملة ومنح المحكوم مُهلة شهرين لتسليمها تحت طائلة أداء مبلغماية مليون ل.ل.
وفقاً للمواد الـ549 ق.ع. والـ 72 من قانون العُقوبات.
لارتكابه جناية القتل قصداً عمداً.
وقررت إسقاطه من الحُقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة أمواله طيلة مُدة فراره رئيس قلم هذه المحكمة.
في 2026/3/4
الرئيس سهير الحركة
التكليف 56

إعلان تبليغ

صادر عن محكمة جزين المدنية برئاسة القاضية جوان أبي زيد
تدعو هذه المحكمة كُل من المُدعى عليهم: إزابيل وروز ومي فريد كوكباني وشكري ونقولا ميلاد كرم والمجهولي محل الإقامة للحُضور إلى قلمها شخصياً أو بواسطة وكيل كُل منهم القانوني لتبلغ قرار تصحيح الخطأ المادي الوارد في الفقرة الحُكمية من الحُكم الصادر في 2025/6/24 في الدعوى المُسجلة تحت رقم 2024/257 وذلك بمُهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.
رئيس القلم
باتريسيا بوراشد

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلبت جورجيت جرجس خضير بصفتها أحد ورثة المرحوم جرجس خليل خضير سندات بدل عن ضائع عن حُصصه بالعقارات: /106/ منطقة جديدة – زغرتا العقارية و/980/ و/848/ و/193/ و/242/ و/192/ و/107/ و/184/ و/1110/ و /1114/ و/823/ و/1118/ و/1136/ و/103/ و/281/ و/846/ و/120/ و/104/ و/1141/ و/119/ و/866/ منطقة بان العقارية و/235/ و/220/ و/207/ و/206/ منطقة عربة قزحيا.
وعن حُصص المرحوم الوارد اسمه جرجس خليل رومانوس خضير سندات بدل عن ضائع عن حُصصه بالعقارات: /827/ و/831/ منطقة بان العقارية والعقار /212/ منطقة عربة قزحيا العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب دياب طعان عليوي بالوكالة عن وفاء حنا نقولا سند بدل عن ضائع للمقسم 22 من العقار /128/ منطقة انفه العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلبت دلال الخوري أنطونيوس الحكيم بالوكالة عن ليلى وديع طرابلسي سند بدل عن ضائع للعقار رقم /1565/ منطقة البترون العقارية قضاء البترون.
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب سيمون طنوس مكاري بالوكالة عن طنوس بولس يمين وماري انطوانيت وطوني وجورج أبناء طنوس بولس يمين سندات بدل عن ضائع عن حصصهم بالعقار /636/ منطقة اهدن العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب أحمد حسين أمون سند بدل عن ضائع للعقار /3961/ منطقة مجدليا العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب دياب طعان عليوي بالوكالة عن الدكتور فؤاد نصرالله البرجي سند بدل عن ضائع عن حصته بالعقار /1671/ منطقة أميون العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري

الأخبار
اشتراكات
توزيع
إعلانات
www.al-akhbar.com
01-759500
71-513571

بسم الله الرحمن الرحيم

(يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي) – صدق الله العظيم.

المرحوم الغالي

حسين بدري المولى

(موظف في وزارة الثقافة)

زوجته: نعمت الكموني.
والده: المعاون أول المُتقاعد بدري المولى.
والدته: المرحومة ذكية المولى.
أعمامه: المرحوم عادل المولى – المرحوم محمد المولى.
عمته: المرحومة إكرام المولى.
إخوته: المُهندس جاد المولى – إكرام المولى – موسى المولى – يحي المولى.
ابنه: علي المولى.

تُقبل التعازي عن روحه في جمعية التخصص والتوجيه العلمي نهار السبت الواقع في: 25 نيسان 2026 من الساعة 11 صباحاً حتى الساعة 1 ظهراً.

الراضون بقضاء الله وقدره: آل المولى – آل الكموني – آل فواز – آل جابر – آل شور – وزارة الثقافة وعُموم أهالي حربتا.

إنا لله وإنا إليه راجعون

الحرب الكونية ضد المقاومة

بدء هجمات على سفن «هرمز»
إيران تعيد رسم المعادلة البحرية

طهران - **محمد خواجوني**

أظهر الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عبر إعلانه تمديداً أحادي الجانب للهدنة مع إيران، قبل انتهاء مدّتها بساعات قليلة ليل الثلاثاء - الأربعاء، عدم رغبة بلاده في العودة إلى «الحرب الشاملة». إلا أن هذه الهدنة تبدو هشّة وغير مستقرّة، نظراً إلى العقبات الكثيرة التي تعترض مسار التسوية الدبلوماسية بين الجانبَين، واستمرار الحصار البحري الأميركي على إيران، وإبقاء طهران مضيق هرمز مغلقاً. ولذلك، عاود ترامب إطلاق عروضه عبر الإعلام، مقترحاً على إيران تمديد الهدنة بشكل متفَق عليه بين 3 و5 أيام، ومتحدّثاً عن احتمال عقد لقاء مع طهران غداً الجمعة.

وفي آخر تصريحاته التي أدلى بها إلى صحيفة «نيويورك بوست»، قال ترامب إن «من الممكن حدوث اختراق في المفاوضات خلال 36 إلى 72 ساعة». كما نقلت الصحيفة نفسها عن مصادر باكستانية، قولها إن جولة ثانية من المحادثات ممكنة بحلول الغد، فيما ذكرت وكالة «رويترز»، نقلاً عن مصادر أميركية، أن «ترامب مستعدّ لمنح إيران مهلة إضافية لوقف إطلاق النار من 3 إلى 5 أيام». وردّاً على تمديد ترامب الأحادي الجانب، اعتبر رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف، أن «وقف إطلاق النار ليس له معنى في ظلّ الحصار البحري، وقيام الصهاينة بإشعال الحروب على جميع الجبهات»، مضيفاً أن «أعداء إيران لم يحقّقوا أهدافهم بالعدوان العسكري ولن يحقّقوها بالتنمر أيضاً».

ولعلّ المفارقة الأساسية في إعلان ترامب تمديد وقف إطلاق النار في ظلّ استمرار الحصار البحري على الموانئ الإيرانية، هي أنه برسْمَ حال «اللا حرب واللا سلم». فالولايات المتحدة، رغم أنها تبدو غير راغبة في العودة إلى حرب واسعة، تسعى إلى الإبقاء على السيف مصلتاً فوق إيران ووضع الأخيرة في حال «تعليق» مستمر. ومن جهة أخرى، تعمل واشنطن، عبر فرض الحصار البحري، الهادف أساساً إلى منع صادرات النفط بوصفها المصدر الرئيس لإيرادات البلاد، على ممارسة ضغط اقتصادي خانق على طهران، على أمل أن يؤدّي هذا الوضع إمّا إلى أزمة داخلية واضطرابات اجتماعية، وإمّا إلى دفع الحكومة الإيرانية إلى «الخضوع» لمطالب ترامب وتوقيع الاتفاق الذي يريده، ويكون محوَره الأوّل إنهاء البرنامج النووي الإيراني. ومن شأن هكذا اتفاق أن يتيح للرئيس الأميركي تقديم «إنجاز» للداخل، يخفّف عنه ضغوط منتقديه، والمرتبطة بخياره الذهاب إلى الحرب مع إيران.

> **يبدو أن المواجهة دخلت مرحلة جديدة ستحدّد مسار التطوّرات المقبلة**

بتعبير آخر، فإن الأهداف التي لم تتحقّق في الحرب، تأمل الولايات المتحدة أن تبلغها عبر الحصار البحري والإبقاء على شبح التصعيد. وهنا، يبرز السؤال حول طبيعة الردّ الإيراني على هذا الواقع. ففي خلال الحرب، لم تكتفِ إيران بالردّ على الهجمات الإسرائيلية والأميركية عبر استهداف مواقع في الأراضي المحتلّة، وكذلك في دول خليجية حليفة لواشنطن، بالصواريخ والطائرات المسيّرة، بل لجأت أيضاً إلى فرض سيطرة فعلية على مضيق هرمز، أحد أهم الممرّات المائية الدولية، ما أدّى إلى نقل تداعيات الحرب إلى مستوى الاقتصاد العالمي.

وهكذا، تحوّل مضيق هرمز إلى محور اهتمام دولي، في وقت كانت فيه إيران تسعى إلى إرساء نظام عبور جديد في هذا الممرّ الاستراتيجي؛ وهو ما لا يُعدّ خبراً سارّاً للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، في المقابل، ومنذ نحو عشرة أيام، باشرت واشنطن فرض حصار بحري على طهران بهدف الضغط على اقتصادها، وسعياً إلى تحييد الورقة التي تمتلكها الجمهورية الإسلامية عبر السيطرة على «هرمز»، ومنعها من توظيفها كأداة ضغط على طاولة المفاوضات.

وفي ظلّ هذه المعطيات، يبدو أن ثمة ثلاثة سيناريوات محتملة للردّ الإيراني على الواقع الجديد والمعادلة الأمنية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تثبيتها:

- السيناريو الأول، وهو الأقلّ احتمالاً، يتمثّل في استمرار إيران في الوضع القائم؛ أي الإبقاء على إعلان إغلاق مضيق هرمز، غير أن طهران كانت امتنعت، في اليوم الأخير من وقف إطلاق النار، عن إرسال وفد تفاوضي إلى إسلام آباد، رغم إصرار الجانب الباكستاني الذي اضطلع بدور الوسيط على حضورها، وذلك بسبب تمسّك واشنطن بفرض الحصار البحري، الذي اعتبرته إيران خرقاً للهدنة. وبعد إعلان ترامب تمديد وقف إطلاق النار، كثّفت باكستان جهودها لإتمام الاتفاق المحتمل بين واشنطن وطهران. وفي هذا الإطار، استقبل رئيس وزراء باكستان، شهباز شريف، السفير الإيراني، رضا أميري، أمس، لبحث مسار التفاوض بعد تمديد الهدنة. إلا أنه ليس واضحاً ما إذا كانت إيران، في ظلّ الظروف الراهنة، مستعدّة للتراجع عن شرطها المسبق المتمثّل في رفع الحصار البحري للدخول في المفاوضات، أم أنها ستواصل التمسّك بالشرط المذكور.

أمّا السيناريو الثالث، الذي يبدو الأكثر ترجيحاً، فيقوم على أن تبادر إيران إلى اتخاذ خطوات عملية لمنع تثبيت المعادلة التي تسعى الولايات المتحدة إلى فرضها، وذلك بهدف تحييد الضغوط الأميركية، وبناء معادلة جديدة تعيد عبرها تفعيل أوراق الضغط لديها تمهيداً للتفاوض على أساسها. وقد تشمل هذه الخطوات احتجاز سفن وناقلات نفط أو شنّ هجمات عليها، واستهداف مواقع في الخليج، إضافة إلى إغلاق مضيق باب المندب بمشاركة حركة «أنصار الله» في اليمن. ومن شأن مثل هذه الإجراءات أن تمهّد لاحتمال تصعيد المواجهة واتساع رقعتها.

وفي هذا السياق، أعلن «الحرس الثوري الإيراني»، أمس، أنه احتجز سفينتَين في مضيق هرمز بسبب «عدم امتلاكهما التراخيص اللازمة» و«التلاعب بأنظمة الملاحة لديهما»، موضحاً أنه تمّ اقتيادهما إلى المياه الساحلية الإيرانية لـ«تفتيش حمولتهما». وبحسب بيان «الحرس»، فإن إحدى السفينتَين تعود ملكيتها إلى إسرائيل. كذلك، أفادت تقارير إضافية بوقوع هجمات استهدفت عدداً من السفن في مضيق هرمز.

بناءً على ما تقدّم، يبدو أن المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، دخلت مرحلة جديدة، سيكون عنوانها الأساسي معادلة القوة في البحر، والتي ستحدّد مسار التطوّرات المقبلة.

إيرانيون يعبرون قرب ملصق كتب عليه «مضيق هرمز سيبقى مغلقاً» في ساحة الثورة في طهران (مهر/ الويب)

التقديرات العسكرية تكذّب ترامب: إمكانات إيران باقية

مع توقّع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، انطلاق جولة ثانية من المحادثات بين بلاده وإيران في وقت قريب، أفادت قناة «كان» العبرية بأن واشنطن أبلغت تل أبيب، رسمياً، بأن «مهلة ترامب تنتهي الأحد المقبل»، مشيرةً إلى أن «ترامب يشترط التوصّل إلى اتفاق نهائي، لا مجرّد استمرار المفاوضات». ونقلت القناة عن مسؤولين إسرائيليين قولهم إنهم يشعرون بـ«فوضى» داخل الإدارة الأميركية، وإنهم «يطّلعون على خطوات الرئيس عبر حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي».

ورغم إعلان مسؤولين باكستانيين عبر صحيفة «وول ستريت جورنال»، أنهم «لا يزالون يأملون في أن يتّفق الجانبان على خفض التصعيد والاجتماع مجدداً»، إلا أن المؤشرات الميدانية المتسارعة توحي بأن احتمالات العودة إلى المواجهة لا تزال قائمة، بل وترتفع؛ إذ هبطت عشرات طائرات التزويد والنقل العس كري الأميركية، في الأراضي المحتلة، أمس، في وقت قال فيه رئيس أركان جيش الاحتلال، إيال زامير، إن «الجيش يحافظ على مستوى تأهّب وجاهزية عاليَين، وهو مستعدّ للعودة بقوة إلى القتال في كلّ الجبهات». كذلك، أفادت «قناة كان» بأن إسرائيل تستعدّ لاحتمال العودة إلى القتال ضدّ إيران، خصوصاً أنه «ليس مؤكّداً أن يُطلَق إنذار مبكر قبل تجدّد الهجمات».

ويأتي الحديث عن احتمال عودة الحرب في وقت أقرّ فيه مسؤولون أميركيون بأن إيران لا تزال تمتلك قوة عسكرية كبيرة، أكبر ممّا تعلنه إدارة ترامب. وبحسب «سي بي إس»، لا يزال نحو 50% من الصواريخ البالستية الإيرانية وأنظمة إطلاقها في حال سليمة، كما لا تزال نحو 60% من القوات البحرية التابعة لـ«الحرس الثوري»، ولا سيما زوارق الهجوم الصغيرة، موجودة وتواصل تعطيل حركة الملاحة. كذلك، يبقى ما يقرب من ثلثَي القوات الجوية الإيرانية عاملاً، رغم الضربات العنيفة. وفي حين يصرّ ترامب ووزير دفاعه، بيت هيغسيث، على أن العملية شكّلت «نصراً حاسماً شلّ إيران»، تقول التقديرات الاستخباراتية الأميركية إن «طهران لا تزال قادرة على إطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة وشنّ الهجمات». وفي السياق نفسه، أفادت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية بأن «البنتاغون» أبلغ «الكونغرس» أن تطهير مضيق هرمز بالكامل من الألغام «قد يستغرق ستة أشهر»، وأن «من غير المرجّح تنفيذ عملية من هذا النوع قبل انتهاء الحرب».

أما على المقلب الإسرائيلي، فكتب المراسل العسكري، أمير بوخبوط، في موقع «واللا» العبري، أن «إيران تقف وظهرها إلى الحائط بين الخنق الاقتصادي والعاصفة المقبلة»، متسائلاً عمّا إذا كانت المنطقة تتّجه إلى تصعيد متعدّد الجبهات. وزعم بوخبوط أن «إغلاق مضيق هرمز من قبل الولايات المتحدة أدّى إلى خفض صادرات النفط الإيرانية بنسبة 80%، فيما يخسر النظام الإيراني أكثر من مليار دولار شهرياً، ويفقد 100 ألف عامل وظائفهم بالفعل». واستدرك بأن إيران، رغم الحصار، تشغّل مشروع «غوره. جاسك» الذي وصفه بـ«أنبوب الأوكسجين» السرّي، وهو خطّ أنابيب يتجاوز المضائق، ويسمح لطهران بإنعاش الاقتصاد عبر 300 ألف برميل يومياً، إلا أن التقديرات في تل أبيب تذهب إلى أن ذلك لن يكفي على المدى الطويل. أيضاً، نقل المراسل عن مصدر أمني تأكيده أن إسرائيل تقدّم «معلومات ذهبية» للأميركيين لتعقّب سفن «أسطول الشبح» الإيراني الذي يهرّب النفط والأسلحة، في وقت تتصاعد فيه المعركة البحرية. وأكد أنه، خلافاً للتصريحات، «لم تُدمَّر البحرية الإيرانية، وأن الإيرانيين يستخدمون أسراب زوارق مسلّحة تهاجم في قلب المضائق»، باعثين برسالة إلى «البيت الأبيض» مفادها أن «سعر النفط العالمي في أيديهم». وختم بوخبوط بالإشارة إلى أن القلق الحقيقي داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية يتمثّل في احتمال تنفيذ «هجوم مفاجئ منسّق»، فيما يزيد «حزب الله» الاحتكاك في جنوب لبنان، ويقبع «الحوثيون» في حال تركّب، ويعقد رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال تقييمات للوضع مرّتَين يومياً، في مشهد يجعل «الانتقال من الصفر إلى المئة أقرب من أيّ وقت مضى».

(الأخبار)

أفادت قناة «كان» العبرية بأن إسرائيل تستعدّ لاحتمال العودة إلى القتال ضدّ إيران (أ ف ب)

المحور الإسرائيلي

خليل كوثراني *

تقوم تصوّرات دونالد ترامب لـ«اليوم التالي» إقليمياً للحرب على إيران، على موقع مركزي لإسرائيل في الإقليم؛ وأن تكون إسرائيل، وهي تلعب دوراً شبه إمبراطوري، مندمجة مع دول المنطقة وحلفاء الولايات المتحدة وتحديداً السعودية. هذا ما ظهر في خطابه أثناء الحرب في مؤتمر ميامي الاستثماري، حين توجّه إلى محمد بن سلمان بالقول: «حان الوقت للانضمام إلى اتفاقيات أبراهام». إلّا أن هذه التصوّرات تظلّ أقلّ طموحاً ممّا لدى شريك ترامب، بنيامين نتنياهو، الذي اعتبر قبل أيّام، أن إسرائيل، رغم صغر حجمها، هي الآن «قوة عظمى» إقليمية، بل هي على نحو ما - وفق توصيفه - باتت أيضاً «قوة عظمى دولياً».

لكنّ خطاب نتنياهو الأهمّ في سياق الصراع على إعادة تشكيل الإقليم ومفاعيل الحرب، استبق الحرب نفسها، حين أعلن أمام قيادات «الشاباك» في 22 شباط، أن إسرائيل تعمل على إنشاء تحالف إقليمي خاص بها لمواجهة محورَي «الإسلام الراديكالي» الشيعي والسنّي، «يشمل العديد من الدول. بعضها يزورنا، حتى في هذه الأيام. وبعضها الآخر نزوره. أنا أتحدّث عن دائرة كاملة تشمل الشرق الأوسط». وقال إن «الغرض من هذا المحور هو ربط الدول التي تشترك في فهم الواقع الإقليمي والتهديدات التي تواجهها»، مشيراً إلى الهند واليونان وقبرص ودول عربية وأفريقية لم يسمّها.

وبحسب ما ينقله يوني بن مناحيم في «مركز القدس للأمن والشؤون الخارجية» عن مصادر، فإن هذا المشروع عبارة عن «تحالف سداسي» يضمّ إلى إسرائيل كلاً من: الهند، اليونان، قبرص، إثيوبيا والإمارات. وهذه إشارة تقتصر على الدول القائمة، ولا تشمل بؤر التفتيت الناشئة كما في الصومال والسودان واليمن وسوريا وغيرها، والتي باتت ركناً آخر في شبكة السياسات الخارجية الإسرائيلية. ولئن اعتدنا على الإعلام الإسرائيلي أن يشير إلى تركيا - سوريا - «الإخوان» (وتضاف قطر أحياناً) كأطراف مقصودة بـ«المحور السنّي»، فقد بدأت أخيراً تصدر في ذلك الإعلام التحذيرات من «تحالف رباعي: تركي - باكستاني - سعودي - مصري».

السؤال هنا: ما الذي يجعل نتنياهو يقفز مفرطاً بالرهان على مشروع التطبيع مع السعودية وعوائده الكبيرة، نحو إنشاء «محور إسرائيلي» يواجه كلّ مراكز القوى الإقليمية الأخرى مجتمعة أو مفترقة؟ تذهب أجندة نتنياهو إلى هذا الخيار انطلاقاً من جملة موجبات تصطدم مع مصالح دول المنطقة:

- مشروع اليمين الحاكم لـ«الحسم» في فلسطين التاريخية، ومساره في تبديد فرص قيام دولة فلسطينية وضمّ الضفة، والذي يعدم إمكانية التسوية مع العرب.

- تغذية التفتيت حيث أمكن، كحاجة تفرضها العقيدة الأمنية الجديدة لتعزيز مكانة إسرائيل وتوسّعها، ووأد أيّ مخاطر مستقبلية محتملة.

- التغوّل الإسرائيلي المتعاظم في هذه الحرب، والذي يرتكز على رفض التعايش مع أيّ قوة إقليمية سواء كانت معادية كإيران أم منافسة كغيرها، ويربط تأمين مستقبل المشروع الصهيوني بضرب أيّ قوة مقابلة.

هذه السياقات تؤشّر إلى أن إسرائيل تسير بعيداً من طموحها التاريخي للاندماج في المنطقة، والذي بلغ ذروته مع «الاتفاقات الإبراهيمية»، نحو معركة إعادة تشكيل الإقليم، وخلق فضاء تفاعل إقليمي يتجاوز حقائق الجغرافيا والديموغرافيا والتاريخ. ويبدو الرهان الإسرائيلي هنا، أكثر اعتماداً على مفاهيم من مثل «الجيو-اتصالية» لمنظرها الأميركي من أصل هندي باراغ خانا، بمعنى التطلّع إلى بنى تحتية وتشابك اقتصادي وأمني عابر للمقوّمات الكلاسيكية في الجيوبوليتيك - كالجغرافيا نفسها -، وذلك بناءً على ما توفّره الطفرة التكنولوجية من تجاوز للأقاليم الطبيعية والجغرافيا السياسية إلى «الجغرافيا الوظيفية».

> **«المحور الإسرائيلي»، كحال مخطّطات نتنياهو الأخرى، يواجه تحدّي الأسباب التي قد توصل إلى تحقيق الهدف**

ولئن كان التفاعل الإقليمي الإسرائيلي تاريخياً تطوّر من التشبيك في الستينيات مع البلدان المحيطة بالعالم العربي، كتركيا وإيران وإثيوبيا، إلى محاولات الاندماج مع الإقليم العربي عبر اتفاقيات التطبيع والسلام، فإن نتنياهو يفكّر اليوم بتجاوز هذه التقسيمات، لكن على قاعدة لا تختلف كثيراً؛ إذ هو يستغلّ التناقضات وعداء كلّ دولة لجار لها ترى فيه تهديداً مشتركاً كما في حالتَي اليونان وتركيا والهند وباكستان، علماً أن الحرب الأخيرة أعادت الاعتبار إلى حقائق الجيوبوليتيك التقليدية، جغرافيا وموارد وديموغرافيا، كما رأينا في إغلاق مضيق هرمز.

إن هذا التصوّر للسياسة الخارجية في المنطقة يستكمل مشروع «إسرائيل الكبرى»، الذي جعل نتنياهو منه الممرّ الوحيد لتحقيق الأمن لإسرائيل والنجاة للمشروع الصهيوني. نتنياهو الذي أخرج مشروع «إسرائيل الكبرى» من مربّعه الأيديولوجي «اليوتوبي» في الصهيونية إلى برنامج أمن قومي، يريده أن يتحقّق بالعدوانية الفعّالة، وأحزمة الاحتلال الحدودية العازلة، وضرب القوى المعادية، وواد المخاطر المحتملة، وتفتيت الدول والمجتمعات المحيطة. والآن، يتوّج مساره، وكلّ ذلك السلوك شبه الإمبراطوري، بمحاولة خلق فضاء إقليمي بديل.

«المحور الإسرائيلي»، كحال مخطّطات نتنياهو الأخرى، يواجه تحدّي الأسباب التي قد توصل إلى تحقيق الهدف؛ إذ تبدو الوسائل هنا أكثر «طموحاً» من الغاية نفسها. يبني نتنياهو على افتراضات يعتبرها مكاسب مُتحقّقة، كافتراضه سابقاً أن الدول الإقليمية ستنضمّ إليه لقتال إيران، وكافتراضه الآن تدمير «المحور الإيراني»، أو افتراضه لاحقاً أنه لن يواجه سوى منطقة مشرذمة لا تتقارب قواها إلّا على أساس الهوية الطائفية، فيما قد تجد هذه الدول نفسها، بفعل التغوّل الإسرائيلي المنفلت، تتشارك التهديد نفسه.

* من أسرة «الأخبار»

الحرب الكونية ضد المقاومة

استنفار لحفظ المكاسب الإماراتية

الحرب تهشّم «أسطورة الخليج» في أفريقيا

محمد عبد الكريم أحمد

استشعرت الإمارات، منذ تشرين الأول الماضي، مؤشّرات إلى تآكل صورتها «اللامعة» في أفريقيا، وهو ما دفعها إلى التعاقد مع شركة «أبو غروب» (APO Group) الأفريقية الرائدة، على إدارة علاقاتها العامة في القارة. وتمثّلت مهمّة هذه الشركة في تحسين صورة أبو ظبي في الدول الأفريقية، ولا سيما جنوب أفريقيا وكينيا ونيجيريا والسنغال، إلى جانب تزويد وسائل الإعلام المحلية بمواد إعلامية تتّسق مع ذلك الهدف. وجاءت تلك الخطوة بناءً على الرؤية التي تبنّاها ساسة وأكاديميون إماراتيون حول «اللحظة التاريخية» لبلادهم ودول الخليج في أفريقيا، والقائمة على افتراض تراجع أدوار قوى إقليمية تقليدية - في إشارة إلى مصر - هنّاك، والداعية من ثَمّ إلى ورائة هذا الدور، واستثمار «اللحظة التاريخية» في تعظيم النفوذ الإماراتي - المتقاطع طبعاً مع نظيره الإسرائيلي - عبر الروافع الاستثمارية والمالية الضخمة. غير أن تطورات الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران، وما رافقها من انكشاف لطبيعة دور الإمارات باعتبارها نقطة ارتكاز للعمليات العسكرية والأمنية الأميركية - الإسرائيلية، ومجرّد دولاب أمني - عسكري في ترتيبات واشنطن الشرق أوسطية، شكّلت ضربة لخطاب «التفوّق» الإماراتي في أفريقيا. ودفع ذلك بعض المعنيّين من داخل نظام محمد بن زايد إلى إطلاق تصريحات مستميتة في الدفاع عن سياسات أبو ظبي في أفريقيا وتبريرها وتطبيعها؛ وبرزت، في هذا الإطار، تعليقات مستشار ابن زايد، عبد الخالق عبدالله، خلال مقابلة تلفزيونية في 27 آذار، تناولت سياسات بلاده في السودان وأفريقيا.

وكان أثار عبدالله نفسه جدلاً منذ عام 2019، بتصريحات «استعلائية»، اعتبر فيها أن دول الخليج أصبحت مركز «ثقل الأمن القومي العربي» بعد تراجع أدوار الدول العربية الأخرى (في شمال أفريقيا إلى جانب العراق وسوريا)، وأن الخليج ورث بالفعل تلك الأدوار دولياً وإقليمياً، وهو ما يتّسق مع مضمون كتابه «لحظة الخليج في التاريخ العربي المعاصر» الصادر عام 2018.

لحظة الإمارات «التاريخية» في افريقيا

خلال السنوات الماضية، تصاعد خطاب إماراتي يعتبر أن أبو ظبي، وعواصم الخليج عموماً، تؤدّي دوراً في أفريقيا، يعوّض غياب قوى عربية تقليدية فيها، على رأسها مصر. وفي هذا السياق، جاءت تصريحات شهيرة لابتسام الكتبي، في معرض تناولها لقوة بلادها ونفوذها في المنطقة (في السودان تحديداً)، قالت فيها إن بلادها

> **تبدو «اللحظة الإماراتية» في أفريقيا أقرب إلى لحظة تاريخية إمبريالية**

قطاع مهم تلقّى جانباً من تعليمه أو خبراته البحثية في مصر، واحتكّ بعدد من أبرز الأكاديميين المصريين الذين يعبّرون، أحياناً، في دوائر مُغلقة، عن سخطهم من النخبة الإماراتية ونواياها العدائية تجاه مصر وبقية الدول العربية خارج دائرة الخليج، فضلاً عن تماهيها مع سياسة «القوة الأميركية» على الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية كافة.

وفسّر الإماراتيون شعارهم القائل إن بلادهم «بوابة العالم إلى أفريقيا»، بالاستناد إلى مؤشّرات اقتصادية، من مثل تصدّر الإمارات قوائم تصدير السلع إلى عدد من الدول الأفريقية، وبلوغ حجم التجارة غير النفطية مع أفريقيا (جنوب الصحراء) نحو 25 مليار دولار في عام 2025، وعدّوا ذلك دليلاً على «اللحظة الإماراتية» في القارة. غير أن هذا الدور بات يوضع، عن حقّ، في إطار تحوّل الإمارات إلى دولة «إمبريالية فرعية» (Sub-imperial power)، يقوم توسّعها الكبير في أفريقيا على تخادم مخلص مع توجّهات القوى الإمبريالية الفاعلة وأطماعها، كما يتجاوز بعض عملها الإطار الاقتصادي إلى تعميق الفوضى و«إرهاب الدولة» في دول عربية أفريقية عدّة، آملاً في إسقاط هذه الدول بشكل كامل وفرض هيمنة تخادمية لصالح إسرائيل، على غرار ما يجري العمل عليه في ليبيا والسودان والصومال.

وفي هذا السياق، أشار حسام محجوب، في مقال مهم حول إمبريالية الإمارات الفرعية في أفريقيا (شباط 2025)، إلى ما وصفه بعقلية «التاجر الماهر»، مستشهداً ببدايات شركة «طيران الإمارات» عام 1985 بطائرة مستأجرة من «الخطوط الجوية الدولية الباكستانية»، انطلقت من دبي إلى كراتشي في باكستان، وصولاً إلى تحوّل مطار دبي، منذ عام 2023، إلى أحد أكثر مطارات العالم ازدحاماً. واستخدم هذا المثال للدلالة على سبل نجاح الإمارات في أفريقيا، حيث تتجاوز أبو ظبي علاقاتها الثنائية التقليدية مع دول القارة، إلى دخولها في شراكات أعمال واستخبارات (إقليمية ودولية)، فضلاً عن تعاونها مع فاعلين من غير الدولة وعقدها صفقات مع قوى مناهضة للدولة. وإذ يستهدف ذلك استدامة نهب الموارد وتوظيف الفوضى السياسية، فهو يفسّر - في جانب منه - نجاح الإمارات في التغلغل في أفريقيا بمستويات أعمق بكثير مما تُحقّقه دبلوماميات عمل العلاقات الدولية «التقليدية» التي تنتهجها دول أفريقية عربية في القارة.

من استعراض العضلات إلى خطاب «الغيرة»

لم يكن مفاجئاً أن تعكس تصريحات المسؤولين الإماراتيين قدراً من التباين في الخطاب، فقد بدا حديث الكتبي المُشار إليه أقرب إلى استعراض للقوة في أفريقيا بغضّ النظر عن كون الأخيرة نطاقاً سياسياً يُفترض احترامه وتقدير استقلاله، فيما اتّسمت مداخلات عبدالله، وهو يتحدّث عن «غيرة» سعودية - وغير سعودية - من دور الإمارات ونجاحها غير المسبوق في أن تكون قوة دولية مهمّة (وليست إقليمية فحسب)، بنبرة دفاعية. وفي خصوص السودان تحديداً، يمكن تلخيص مواقف عبدالله حوله، والتي لم تستغرق سوى نحو 10 دقائق من إجمالي اللقاء الذي اقترب من ساعتين، بأنها حزمة من التناقضات والأكاذيب، وإن على مستوى جديد من رؤيته التي عبّر عنها أكثر من مرة. ففي تصريحات سابقة (CNN Arabia) عام 2025، أكّد أن الإمارات «لا تنحاز إلى أيّ طرف» في النزاع السوداني، مع تحميله الجيش السوداني مسؤولية استمرار الحرب، معتبراً أن هذا الموقف يتّسق مع توجّهات الأمم المتحدة والدول الكبرى والإجماع العربي الذي يدعو إلى «محاربة الإرهاب». وأضاف أنه إلى جانب «هذا الدور الاستباقي لمحاربة الإرهاب أينما كان، لا يغيب عن بال الإمارات الدور الإغاثي الذي هو ركن أساسي من أركان سياستها الخارجية». لكنه عاد في حديثه الأخير إلى نهج المكابدة، لافتاً إلى أن بلاده ليست الداعم الوحيد لـ«قوات الدعم السريع»، مؤكداً وجود دعم لهذه الأخيرة من دول عدّة من مثل أوغندا وإثيوبيا وجنوب السودان.

وفيما لاحظ مراقبون لغة المظلومية في حديث عبدالله حول تكثيف الهجوم على دور بلاده (دون غيرها)، فإن الحديث نفسه كشف عن عمق تناقضات الدبلوماسية الإماراتية على نحو غير مسبوق، وانكشاف سردية «حياد» الإمارات، لكن هذه المرّة على لسان أحد أضلع صياغة دبلوماسية أبو ظبي في العقدَين الأخيرين. واعتبر مراقبون تصريحه الأخير إقراراً ضمنياً بضلوع بلاده في إسناد «الدعم السريع» (وحركات مشابهة في أجزاء متفرّقة من القارة وتوظيف الفوضى السياسية)، فهو يفسّر - في جانب منه - نجاح الإمارات في التغلغل في أفريقيا بمستويات أعمق بكثير مما تُحقّقه دبلوماميات عمل العلاقات الدولية «التقليدية» التي تنتهجها دول أفريقية عربية في القارة.

من استعراض العضلات إلى خطاب «الغيرة»

لم يكن مفاجئاً أن تعكس تصريحات المسؤولين الإماراتيين قدراً من التباين في الخطاب، فقد بدا حديث الكتبي المُشار إليه أقرب إلى استعراض للقوة في أفريقيا بغضّ النظر عن كون الأخيرة نطاقاً سياسياً يُفترض احترامه وتقدير استقلاله، فيما اتّسمت مداخلات عبدالله، وهو يتحدّث عن «غيرة» سعودية - وغير سعودية - من دور الإمارات ونجاحها غير المسبوق في أن تكون قوة دولية مهمّة (وليست إقليمية فحسب)، بنبرة دفاعية. وفي خصوص السودان تحديداً، يمكن تلخيص مواقف عبدالله حوله، والتي لم تستغرق

تطورات الحرب على إيران، وما رافقها من انكشاف لطبيعة دور الإمارات، شكّلت ضربة لخطاب «تفوّق» الأخيرة في أفريقيا (من الويب)

مخاوف سعودية من إغلاق «باب المندب»

صنعاء - الرياض: محادثات حول البحر الأحمر

صنعاء - رشيد الحداد

في مسعى منها لتأمين إمدادات النفط السعودي عبر البحر الأحمر، دفعت الرياض، عبر الأمم المتحدة، إلى فتح مفاوضات مع صنعاء، وذلك تحت ضغط التوترات الإقليمية واستمرار تداعيات إغلاق مضيق هرمز على الصادرات الخليجية. وعُقد في عمّان لقاء كامل يُعدّ الأول من نوعه منذ سنوات، بين لجنة عسكرية تابعة لحكومة صنعاء وأخرى ممثلة سعودية، بحضور المبعوث الأممي لدى اليمن، هانس غروندبرغ. وعكس اللقاء الذي جرى الترتيب له على عجل قبل انتهاء الهدنة بين إيران والولايات المتحدة، واقي ووسط تصاعد مؤشرات عودة الحرب، مخاوف السعودية من اتّساع نطاق الصراع إلى مضيق باب المندب، في الوقت نفسه الذي أكّد فيه انعدام ثقتها بالولايات المتحدة لناحية العمل على وقف القتال وإحلال السلام.

وتركّزت النقاشات في اللقاء الذي جرى، مساء أول من أمس، حول سبل خفض التصعيد، وتثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في اليمن، وتطورات الوضع الراهن في المنطقة، وفقاً لما جاء في حساب مكتب غروندبرغ على منصة «أكس». إلا أن مراقبين في صنعاء شكّكوا في نوايا الرياض في تنفيذ استحقاقات «خارطة الطريق» الأممية التي وافقت عليها المملكة و«مجلس التعاون الخليجي»، أواخر كانون الأول 2023، مشيرين إلى أن عقد لقاء فُعلن بين رئيس اللجنة العسكرية المفاوض التابع لحكومة «أنصار الله»، اللواء يحيى الرزامي، ووفد عسكري سعودي، بغياب كامل لأيّ تمثيل للحكومة الموالية لـ«التحالف» في مدينة عدن، لا يعكس جدّية الرياض في معالجة ملفات الحرب، وعلى رأسها صرف مرتبات موظفي الدولة، وفتح الطرق العامة، والشروع في تنفيذ صفقة تبادل شاملة تنهي معاناة الأسرى لدى مختلف الأطراف، بقدر ما يشي بمخاوف سعودية من عودة التصعيد الإقليمي بين الولايات المتحدة وإيران، وامتداد المواجهة إلى البحر الأحمر.

وقال مصدر اقتصادي في صنعاء، لـ«الأخبار» إن تحريك السعودية ملفّ السلام في الظرف الحالي، هدفه تأمين مسار صادرات النفط السعودية في البحر الأحمر، فضلاً عن طرق وصول الإمدادات التجارية إلى دول الخليج، خاصة أن الموانئ السعودية الواقعة على «الأحمر» تقوم بدور الموانئ الخليجية المُعطّلة بسبب إغلاق مضيق هرمز. ووفق المصدر، فإن الهدف السعودي يقتصر على ضمان أمن واردات السعودية ودول الخليج وصادراتها التي تمرّ عبر مضيق باب المندب، وذلك بعدما اعتمدت الرياض البحر الأحمر كممرّ بديل لـ«هرمز» للصادرات النفطية وغير النفطية، وتحوّلت موانئها الواقعة عليه، ومنها ميناء جدة، إلى مركز لوجستي إقليمي. وفي هذا الإطار، تمّ تحويل سفن الشحن التجارية القادمة من دول الاتحاد الأوروبي

> **تشكيك يعني في نوايا الرياض حول تنفيذ استحقاقات «خارطة الطريق»**

وآسيا إلى الميناء، الذي رفع معدّل قدراته لاستيعاب واردات دول الخليج منذ مطلع الشهر الفائت، وتتمّ عبره إعادة توزيع البضائع إلى دول الخليج ونقل الشحنات عبر مسارات برّية.

لكن يبدو أن ضمان استقرار الملاحة الآمنة من الموانئ السعودية الواقعة في البحر الأحمر وإليها، لن يتحقّق هذه المرة من دون تنفيذ الرياض خطوات عملية تدفع بمسار السلام إلى الأمام، خاصة أن هامش مناورة السعودية في تلك المنطقة تقلّص مع استمرار إغلاق مضيق هرمز. وعليه، ستكون المملكة، التي أرجعت في جولات المفاوضات السابقة تنصّلها من موجبات «خارطة الطريق» إلى تعرّضها لضغوط أميركية، مضطرّة هذه المرّة إلى تنفيذ التزاماتها، حتى وإن تجاوزت الضغوط الأميركية، وهو ما سيلقى ترحيباً بالطبع لدى صنعاء.

من السويس إلى طهران

ناصر القضّاني *

في لحظات الحروب الكبرى، تنكشف القوّة على حقيقتها: بوصفها قدرة على الإيلام، وقدرة على المنع، وقدرة على فرض سقوف قاسية على حركة الخصوم. غير أن التاريخ لا يُكتب كلّه بلغة النار. فثمة مسافة تفصل بين القدرة على العقاب والقدرة على إنتاج ترتيب سياسي مستقر، وبين التفوّق العسكري والرسوخ الفعلي في بنية الإقليم. وفي هذه المسافة تحديداً تولد المعضلة التي تصل بريطانيا في السويس بالولايات المتحدة في عدوانها على طهران.

المقارنة بين النموذجين لا تقوم على تشابه سطحي بين حدثين مختلفين في الزمان والحجم والبيئة. ما يجمعهما أعمق من ذلك: في الحالتين نرى قوّة كبرى تتصرّف من موقع المركز، وترى في الإقليم المحيط مجالاً مشروعاً لترتيب المصالح ومسارات السيادة وحدود الصعود. وفي الحالتين يظهر طرف إقليمي يقرّر أن يخرج من الموضع المُخصّص له، وأن يعيد تعريف موقعه بقدر أعلى من الاستقلال والطموح. عند هذه النقطة تبدأ الحرب بوصفها أكثر من نزاع على مضيق وممر أو برنامج أو نفوذ؛ تبدأ بوصفها اختباراً لحق المركز في أن يحدّد وحده شكل المجال وحدود الحركة داخله.

هذا بالضبط ما جعل السويس لحظة مفصلية في التاريخ البريطاني. لم يكن تأميم القناة، في معناه العميق، مجرّد تهديد لمصلحة اقتصادية أو استراتيجية كبرى. كان ضربة أصابت التصوّر البريطاني القديم عن العالم، ذلك التصوّر الذي منح لندن، طويلاً، حقاً شبه طبيعي في إدارة الممرات الحيوية، وفي تعريف ما يجوز للأطراف أن تفعله بسيادتها وما لا يجوز. وحين مسّت مصرُ عبد الناصر هذا الموضع الحساس، جرى التعامل مع الحدث كأنه تمرّد على بنية كاملة من الامتياز الإمبراطوري. لذلك حمل العدوان العسكري في داخله رغبة مزدوجة: معاقبة الفعل، واستعادة صورة المركز عن نفسه.

وهنا تكتسب الحالة البريطانية قيمتها النظرية. فقد امتلكت، مع حلفائها، قدرة واضحة على الإيذاء والاقتحام والضغط. كان في وسعها أن تنزل الأذى، وأن تفتح المعركة من موقع الثقة بتفوّقها العملياتي، وأن تتصرف وفق منطق القوّة التي ما زالت ترى العالم من أعلى. غير أن تلك القدرة أصطدمت بواقع تاريخي جديد: العالم الذي كانت الإمبراطوريات تضبطه بالعنف المباشر أخذ يتفكّك، والشرعية الدولية انتقلت، ولو جزئياً، إلى لغة تقرير المصير والتحرّر الوطني، والقدرة على الضرب فقدت قدرتها القديمة على صناعة نتيجة سياسية قابلة للحياة. من هنا جاءت المفارقة التي جعلت السويس أكثر من هزيمة عسكرية أو دبلوماسية؛ جعلتها لحظة انكشاف لنمط كامل من القوّة حين يفقد البيئة التاريخية التي كانت تمنحه معنى الاستمرار.

وهذه العقدة نفسها، مع اختلاف السياق والأدوات، تعود في الحالة الأميركية مع طهران. فالولايات المتحدة لا تواجه خصماً متمرّداً داخل فراغ، هي تواجه دولة وقوّة سياسية وإقليمية راكمت عبر عقود قدرة على تحويل موقعها من موضوع للسياسات الكبرى إلى طرف يملك قدراً من المبادرة والتعطيل وإعادة تشكيل المجال. ومنذ سنوات طويلة، يتحرّك الصراع الأميركي مع طهران داخل سؤال ثابت: كيف يمكن لقوة عظمى أن تمنع خصماً إقليمياً من الصعود إلى مستوى يخلّ بالبنية التي تريدها للمنطقة، من غير أن تمتلك في الوقت نفسه قدرة حاسمة على إخضاعه نهائياً أو إنتاج بديل مستقرّ عنه؟

هنا بالذات يصبح التشابه مع السويس عميقاً. فالمسألة في الحالتين تدور حول المركز حين يواجه تحدّياً لسلطته على تعريف الإقليم. بريطانيا أرادت أن تقول إن القناة، حتى لو وقعت داخل حدود مصر، تظل جزءاً من عالم النفوذ الذي يحق للمركز أن يحكم منطقه. والولايات المتحدة تتصرف، بأشكال مختلفة، انطلاقاً من تصور قريب في جوهره: ثمة حدود عليا ينبغي ألّا تتجاوزها طهران في تعريف دورها، وفي هندسة المجال الإقليمي، وفي بناء شروط القوّة التي تتيح لها فرض توازن جديد. وفي الحالتين، حين يخرج الطرف الإقليمي من السقف المرسوم له، تتحرك القوّة الكبرى بوصفها حارساً لبنية أوسع من مجرّد مصلحة جزئية.

لكن ما يكشفه النموذجان معاً أن القدرة على الإيلام، مهما بلغت شدّتها، لا تكفي وحدها لصناعة النتيجة التي يريدها المركز. نعم، الإيلام يضع حدوداً، ويعطّل مسارات، ويفرض أثماناً هائلة على الخصم، ويمنع الصعود من أن يتم في خط مستقيم. وهذه نقطة ينبغي تثبيتها بوضوح، لأن القراءة الرغبوية للصراعات كثيراً ما تتجاوزها. تستطيع القوّة الكبرى أن تجعل الارتقاء الإقليمي مشروعاً بالغ الكلفة، وأن تحاصر مساراته، وأن تضرب بناه التحتية ورموزه ومجالات تحرّكه. بهذا المعنى، الإيلام ليس حدثاً عارضاً في الحرب، بل هو أداة فعلية لتشكيل حدود الممكن.

غير أن هذه الحقيقة لا تحسم وحدها مآل الصراع. فنتائج العدوان حتى الآن تبقى مفتوحة على سؤال الاحتمال: إلى أي مدى تستطيع طهران أن تتحمّل هذه الكلفة، وأن تمنع تحويل الإيذاء إلى آلية إنهاك تاريخي تفقد معها القدرة على المبادرة؟ وهذا هو السؤال الذي يردّنا إلى المقارنة الأصلية بدل أن يقطعها. ففي السويس أيضاً لم تكن المشكلة البريطانية في غياب القدرة على الإضرار بخصمها، بل في العجز عن تحويل هذا الإضرار إلى استعادة مستقرّة للسيادة الإمبراطورية على المجال. القدرة على العقاب حضرت، أمّا القدرة على إنتاج نهاية سياسية توافق معنى القوة القديمة فقد غابت. وفي

> **السؤال المركزي في النموذجين وحده: ماذا يحدث حين تملك القوّة الكبرى قدرة واسعة على العقاب، لكنها تواجه خصماً مستعداً لتحويل ما يتكبّده إلى معنى سياسي وتاريخي مضادّ؟**

الحالة الإيرانية، قد تمتلك الولايات المتحدة القدرة على منع الصعود الكامل أو على تأخيره أو على تقليص مداه، لكنّ النتيجة النهائية تظل رهينة بما إذا كان الطرف الواقع تحت النار سيقرأ ما يتلقّاه بوصفه حصاراً طويلاً يفرض عليه الانكماش، أو بوصفه لحظة تأسيس تفرض عليه رفع مستوى المواجهة ومعناها.

وهنا نصل إلى النقطة الأشد عمقاً. طهران، إذا أرادت أن تمنع الحرب من التحوّل إلى مجرّد إدارة للألم، تبدو في حاجة إلى حسم تعريف المواجهة نفسها. ليست القضية هنا تحسين اللغة التعبوية أو رفع النبرة الخطابية، بل تحديد الطبيعة التاريخية والتعطيل وإعادة تشكيل المجال. ومنذ سنوات طويلة، يتحرّك الصراع الأميركي مع طهران داخل سؤال ثابت: كيف يمكن لقوة عظمى أن تمنع خصماً إقليمياً من الصعود إلى مستوى يخلّ بالبنية التي تريدها للمنطقة، من غير أن تمتلك في الوقت نفسه القدرة على إخضاعه نهائياً أو إنتاج بديل مستقرّ عنه؟

هذه الفكرة لا تقع خارج المقارنة مع السويس، بل تخرج منها مباشرة. فقد كان سر التحوّل في تلك اللحظة أن مصرَ عبد الناصر لم تتعامل مع العدوان كواقعة ينبغي احتمالها فقط، وإنما كمعركة على معنى السيادة وموقعها في التاريخ العربي والعالمي. ومن هنا اكتسب الألم وظيفة سياسية تتجاوز أثره المباشر. لقد أمكن تحويل العدوان إلى طاقة رمزية ومادية لإعادة تأسيس الشرعية وتوسيع المجال المعنوي للصراع. وهذا بالتحديد ما يمنح المقارنة مع طهران قوتها: السؤال ليس فقط ما إذا كانت قادرة على تحمّل الألم، بل ما إذا كانت قادرة على إبخاله في مشروع تحرّري يبدّل صورة الإقليم. فالحروب التي تُخاض بلا أفق تأسيسي كبير تتحوّل إلى استنزاف. أمّا الحروب التي تنجح في إعادة تعريف نفسها بوصفها معارك على ترتيب المجال كله، فتملك فرصة تحويل الخسارة الجزئية إلى مكسب تاريخي أوسع.

لهذا تبقى المواجهة الحالية مفتوحة على أكثر من مسار. قد تنجح أدوات العقاب في خفض السقف الإيراني، وفي جعل كلفة الاندفاع أكبر من القدرة على احتماله، وعندها تكون القوّة الكبرى قد فرضت حدوداً خشنة على الصعود من دون أن تُنتج استقراراً حقيقياً. وقد تنجح طهران، على النقيض، في امتصاص الكلفة وإعادة تفسيرها ضمن معركة أشمل، فتخرج من الحرب وهي تحمل شرعية أعلى في تعريف دورها، حتى لو كان الثمن باهظاً وممتداً. في هذا الاحتمال الأخير تحديداً يصبح الألم جزءاً من عملية ولادة إقليمية جديدة، ويغدو تحمّل الخسائر استثماراً في تبديل الواقع لا مجرّد صبر على الضرر.

من هنا يتضح أن السؤال المركزي في النموذجين واحد: ماذا يحدث حين تملك القوّة الكبرى قدرة واسعة على العقاب، لكنها تواجه خصماً مستعداً لتحويل ما يتكبّده إلى معنى سياسي وتاريخي مضادّ؟ في السويس، أدّى هذا التناقض إلى تعرية حدود الإمبراطورية البريطانية. وفي الحالة الأميركية الإيرانية، ما زال التناقض نفسه يعمل، وإن بأدوات ووسائل مختلفة. فالولايات المتحدة تستطيع أن تؤذي وتمنع وتضبط السقف، لكنها لا تستطيع وحدها أن تفرض التفسير النهائي لما يجري. هذا التفسير يتوقف أيضاً على ما إذا كانت إيران ستبقى داخل منطق الصمود الطويل، أو ستنتقل إلى منطق أكثر جذرية يضع المواجهة كلها في إطار تحرّر إقليمي كبير.

وعند هذا المستوى يظهر الفارق بين القوة والنفوذ في أقسى صوره. القوة تستطيع أن تمنع خصمها من الصعود السريع، وأن تدفعه إلى دفع أثمان فادحة، وأن تحاصره في لحظات كثيرة داخل مجال ضيق من الحركة. أمّا النفوذ فيتعلق بالقدرة على جعل الإقليم يستقر حولك، أو على الأقل يتكيّف مع حضورك بوصفه حقيقة نهائية. وحين تضطر القوّة إلى تكرار الإيذاء، من أجل تثبيت السقف نفسه مرة بعد مرة، فإنها تكون قد دخلت منطقة الالتباس: لا تزال قادرة على الإكراه، لكن قدرتها على إنتاج انتظام مستقرّ أخذت تضعف. وهنا تستعيد السويس معناها الكامل، لا كحادثة من الماضي، وإنما كقانون متكرّر في تاريخ الهيمنة.

لهذا لا يجوز قراءة ما يجري بمنطق النتائج السريعة وحدها. الحرب لم تقل كلمتها الأخيرة بعد، لأن المعركة الحقيقية تدور في الطبقة الأعمق: طبقة المعنى التاريخي الذي سيُعطى للألم، وللقدرة على الاحتمال، وللمدى الذي يمكن أن يذهب إليه طرف تحت النار وهو يحاول أن يجعل من الخسارة مادة لتغيير أكبر. فإذا حُسمت المواجهة من جهة إيران بوصفها معركة تحرّر كبرى، فإنّ تحمّل مزيد من الألم قد يصبح الثمن المدفوع في سبيل انتزاع واقع جديد في المنطقة والإقليم. وإذا بقيت محصورة في عنوان الصمود، فإنها قد تنزلق إلى استنزاف طويل يستهلك القدرة من غير أن يفتح أفقاً تأسيسياً موازياً.

لذلك، تقدّم لنا المقارنة بين السويس وطهران درساً شديد القسوة في فهم الحروب الكبرى. الإيلام يصنع حدوداً، ويبطّئ الصعود، ويعاقب الخصوم، وقد يمنعهم من تحويل طموحاتهم كلها إلى وقائع. لكنّ التاريخ يظل مفتوحاً إلى أن يتحدّد المعنى السياسي لما يُدفع من أثمان. هناك، في المسافة بين العقاب والنتيجة، يظهر ما إذا كانت القوّة قد نجحت في تثبيت نفوذها، أو أنها اكتفت بتأخير تحوّل أعمق. وهناك أيضاً يظهر ما إذا كان الطرف الواقع تحت النار سيكتفي بالبقاء، أو سيذهب إلى ما هو أبعد: أن يجعل الحرب معبراً نحو ترتيب جديد للمجال كله.

* كاتب عربي من السعودية

الحرب الكونية ضد المقاومة

تعليق شحنات نقدية للعراق: أميركا تصعّد معركة رئاسة الوزراء

بغداد - **فقار فاضل**

في ما يبدو تصعيداً أميركياً إضافياً ضدّ العراق، أفادت تقارير صحافية أميركية وأخرى سياسية محلية بتعليق واشنطن شحنات نقدية بالدولار موجّهة إلى بغداد، بالتوازي مع إجراءات مرتبطة بالتعاون الأمني بين البلدَين، وذلك في إطار ضغوط تقول الولايات المتحدة إنها تستهدف الحدّ من أنشطة الفصائل المدعومة من إيران داخل البلاد. وبحسب ما ذكرته مصادر عراقية لوكالة «رويترز»، فقد أوقفت واشنطن شحنة نقدية تُقدَّر بنحو 500 مليون دولار كانت في طريقها إلى بغداد، ضمن سلسلة شحنات شهرية تُنقل جواً إلى العراق. كما أوردت صحيفة «وول ستريت جورنال» الخبر نفسه، مشيرة إلى أن «القرار يرتبط بمخاوف أميركية

أوقفت واشنطن شحنة نقدية تُقدَّر بنحو 500 مليون دولار كانت في طريقها إلى بغداد

من وصول العملة إلى جهات غير حكومية»، في إشارة إلى فصائل المقاومة.

وفي تعليقه على ذلك، يقول النائب العراقي حبيب الحلاوي، وهو عضو في كتلة «الصادقون» التابعة لـ«عصائب أهل الحق»، لـ«الأخبار»، إن «مثل هذه القرارات تُستخدم من قبل الولايات المتحدة كورقة ضغط لإنتاج رئيس وزراء عراقي وفق الذوق الأميركي»، مؤكداً أن «الإطار التنسيقي يرفض ذلك بشكل قاطع، ومُحال أن يُفرض على العراق هذا المسار». ويلفت إلى أن «حرمان العراق من أمواله ليس جديداً على السياسة الأميركية»، معتبراً أن أيّ قيود على الدولار ستنعكس مباشرة على الرواتب والسيولة النقدية، على الرغم مما يصفه بـ«الإرادة العراقية لرفض الرضوخ». ومن جانبها، تشير النائبة سوزان السعد إلى أن هذه الإجراءات تمثل «وسيلة ضغط سياسية لتشكيل الحكومة والتأثير على قراراتها، خصوصاً في ما يتعلّق بملف الحشد الشعبي والفصائل المسلّحة»، منبّهةً، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «منع الأموال عن العراق يعني عملياً حرمان الشعب من حصّته في ثرواته، وهو شكل من أشكال الهيمنة على مُقدّرات البلاد».

ويبيّن الخبير الاقتصادي، فراس خضير، من جهته، أن «العراق يعتمد بشكل شبه كامل على النفط في تمويل الموازنة العامة، حيث تشكّل الإيرادات النفطية المصدر الأساسي للعملة الأجنبية التي تغذّي الإنفاق الحكومي، بما في ذلك الرواتب والتزامات الدولة التشغيلية»، مضيفاً أن «أيّ تعطيل في تدفّق الدولار إلى الداخل، حتى لو كان جزئياً، يخلق ضغطاً مباشراً على السيولة النقدية في السوق المحلية»، مذكّراً بأن العراق يواجه أصلاً «تحدّيات في إدارة السيولة نتيجة تذبذب أسعار النفط واتّساع حجم الإنفاق العام». ويستدرك بأن «الشحنات النقدية بالدولار، والتي تُستخدم لتغطية الطلب على العملة الأجنبية في السفر والعلاج والدراسة، تمثّل صمام أمان قصير الأمد، بينما يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل أكبر على التحويلات المالية عبر النظام المصرفي الدولي»، محذّراً من أن «استمرار تعليق هذه الشحنات قد يؤدّي إلى ارتفاع الضغط على سعر الصرف في السوق الموازية وزيادة التوتر في القطاع المصرفي».

واشنطن تعاقب العراق بحجة وجود الفصائل المسلحة (من الويب)

وكانت نقلت مصادر سياسية عراقية أن «الولايات المتحدة تعتبر أن جزءاً من الاستقرار المالي في العراق مرتبط بمدى قدرة الحكومة على ضبط حركة الأموال ومنع استغلالها خارج الأطر الرسمية»، محذّرة من أن «استمرار التوتر قد ينعكس على الاستثمارات والتحويلات الدولية، ما لم يتمّ فتح قنوات تفاوض مباشرة بين بغداد وواشنطن». وتأتي هذه التطورات في ظلّ استمرار التوتّر في المنطقة على خلفية الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، وما يلقي به من ظلال على الساحة العراقية.

اشتداد آثار الحرب على سوريا: الاستثمارات والتحويلات الخارجية تحت الخطر

رمضان الحكيم

لم يَحُل بُعد سوريا الجغرافي عن منطقة الخليج دون تأثّر اقتصادها المُنهَك بمجريات الحرب على إيران، واضطراب الحركة الملاحية في مضيق هرمز. لا بل ثمّة تخوّف لدى الاقتصاديين السوريين من أن يمتدّ ذلك التأثّر زمنياً ليصل إلى عدّة أشهر، أو ربّما - وفق السيناريوات الأسوأ - سنوات. وكما هو حال معظم الدول، فإن الاقتصاد السوري يواجه اليوم تحدّيات من مستويَين من جرّاء هذه الحرب: الأول، يتمثّل في الانعكاسات الاقتصادية المباشرة والسريعة، وعلى رأسها ارتفاع معدّلات التضخّم «المستورَد» وتراجع سعر الصرف؛ والثاني، يرتبط بالتأثيرات أو الانعكاسات البعيدة المدى، والمقصود بها مستقبل المشاريع الاستثمارية العربية والأجنبية المُعلَن عنها، واستقرار قيمة التحويلات المالية للمغتربين السوريين والعاملين في الخارج، ومدى تأثّر السياحة السورية خلال المواسم القادمة، وغيرها.

تضخّم وغلاء

رغم مضيّ عام ونيف على سقوط النظام السابق، وما تبعه من إلغاء للعقوبات الغربية واستعادة السلطة الجديدة سيطرتها على حقول النفط والغاز ومنشآتهما في المنطقة الشرقية، إلّا أن اقتصاد البلاد المُنهَك لم يكن في وضع يسمح له بتحمّل مزيد من الضغوط التضخمية، ولا سيما مع استمرار تآكل معدّلات الإنتاج المحلّي، وقيام الحكومة الانتقالية بتحرير شبه كامل للتجارة الخارجية، الأمر الذي جعل الاقتصاد مكشوفاً بدرجة عالية على الخارج، وأكثر عرضة لصدمات الأسواق العالمية وتقلّبات أسعارها. وإذا كان بإمكان الحكومة معاودة العمل بسياسة ترشيد المستورات للتقليل من ارتفاع فاتورة هذه الأخيرة والتخفيف من عجز الميزان التجاري، فإن هناك سلعاً رئيسة ستبقى حاضرة في القائمة، وبكميات ليست قليلة، كالحبوب والمشتقّات النفطية وغيرها. فالبلاد تستورد، مثلاً، نصف احتياجاتها تقريباً من الحبوب، وذلك وفقاً لدراسة أجرتها منظّمة «الفاو» للسنوات الممتدّة بين عامَي 2021 و2023. كما أن بيانات «الهيئة العامة للمنافذ والجمارك» تُظهر استيراد نحو 3,4 ملايين طن من المشتقّات النفطية والغازية خلال عام 2025، أي ما معدّله شهرياً نحو مليونَي برميل شهرياً أو أقلّ - إذا كانت هناك حمولات غازية -، فضلاً عن سلع أخرى كثيرة مستوردَة، جميعها ستكون تحت تأثير ارتفاع كلف الاستيراد الناجمة عن ارتفاع أسعار الوقود، وطول المسارات التجارية البديلة المُتَّبعة، وارتفاع أقساط التأمين ضدّ الحرب.

وحتى تَصدر بيانات إحصائية تتيح إجراء مقاربات لحجم مستوردات البلاد وقيمها قبل الحرب الأخيرة وخلالها، فإن أسعار السلع في الأسواق المحلية تمثّل مؤشراً إلى حجم التأثير الذي لحق بالمستهلك السوري. إذ إن أسعار معظم السلع، بما فيها الخُضر والفواكه، شهدت ارتفاعات متباينة؛ كما أن أسعار المشتقات النفطية، والتي تَصدر بنشرة خاصة عن وزارة الطاقة، شهدت هي الأخرى ارتفاعات كانت محدودة مقارنة ببعض دول الجوار، إنما تبقى سبباً مباشراً لارتفاع كلف الإنتاج والخدمات. وبالتالي، سُجّل مزيد من التراجع أو التآكل في القوة الشرائية للمستهلك، رغم الزيادة الأخيرة على الرواتب والأجور للعاملين في القطاع العام. على أن اللافت كان سرعة تأثّر سعر صرف الليرة، والذي تراجع من نحو 11670 ليرة للدولار الواحد نهاية شباط الماضي (تاريخ شنّ الولايات المتحدة وإسرائيل حربهما على إيران) إلى نحو 13040 ليرة صباح الثلاثاء، أي بنسبة انخفاض قدرها 11,7%. ويتخوّف اقتصاديون من استمرار ذلك الانخفاض في ضوء مواصلة «حبس» السيولة من قبل المصرف المركزي، وتراجع معدّلات الإنتاج بفعل إغراق الأسواق بالمستوردات التركية وغيرها، والطلب المحلّي المتزايد على الدولار بعد تفهقر أسعار الذهب عالمياً. وينبّه الاقتصاديون إلى أن من شأن هذا التدهور التسبّب بزيادة أسعار السلع والمواد في الأسواق المحلية، سواء المُنتَجة محلياً أو المُستوردة.

الاستثمارات في خطر

لا تقف تبعات الحرب الإقليمية، على الاقتصاد السوري، عند هذا المستوى، كما هو الحال بالنسبة إلى اقتصادات دول أخرى. فالحكومة الانتقالية التي أعلنت صراحة أن أولويتها هي للاستثمار العربي والأجنبي، قد تجد نفسها في مواجهة صعوبات تحول دون حصول التدفّق المرغوب من هذه الاستثمارات. ذلك أن الخسائر الاقتصادية الكبيرة التي مُنيت بها دول الخليج من جرّاء الحرب، والتوقعات بتراجع حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها، يمكن أن تدفعا تلك الدول إلى إعادة ترتيب أولوياتها الاقتصادية، ومنح الداخل أفضلية استثمار رأسمالها الوطني، تماماً مثلما حصل في أزمات سابقة كالأزمة المالية العالمية عام 2008. وممّا يعزّز الفرضية المتقدّمة أن غالبية مذكّرات التفاهم الاستثمارية، التي جرى توقيعها العام الماضي، لم تتحوّل إلى خطوات تنفيذية أو اتفاقيات نهائية.

كذلك، ثمّة تخوّف آخر لا يمسّ سوريا وحدَها، بل يشمل دولاً أخرى كثيرة من بينها لبنان ومصر والأردن، ويتعلّق بالتأثيرات التي يمكن أن تلحق بحجم التحويلات الخارجية التي تتلقّاها هذه الدول، إذ إن تضرّر قطاعات ومشاريع كثيرة في منطقة الخليج يمكن أن يؤثّر على سوق الوظائف ومصادر دخل الكثير من العاملين السوريين في الخارج، فتكون النتيجة تراجع قيمة التحويلات لفترة زمنية قد تقصر أو تطول تبعاً للتطورات الاقتصادية في كلّ دولة، وحجم الضرر الذي لحق باقتصادها. وبحسب تصريح صحافي سابق لحاكم المصرف المركزي، عبد القادر حصرية، فإن قيمة تحويلات العاملين في الإمارات مثلاً تُراوح وحدَها بين 700 و800 مليون دولار، أي إنها تبلغ ما نسبته نحو 20% من إجمالي قيمة التحويلات الخارجية المُقدَّرة رسمياً بنحو 4 مليارات دولار.

أمّا القطاع الثالث المُحتمل تضرّره بشدّة، فهو السياحة والسفر. والحديث هنا ليس عن توقف حركة الملاحة الجوية خلال فترة الحرب فقط، وإنما أيضاً عن تلاشي الآمال بإمكانية انتعاش القطاع السياحي، وتحديداً موسم الاصطياف، والذي كان يجذب مئات الآلاف من السيّاح والمصطافين العرب - من بين أكثر من 6 ملايين قادم عربي، يبيت أكثر من 4 ملايين شخص في الفنادق ومنشآت المبيت الأخرى -. وبحسب تقديرات مؤسّسات غربية، فإن هناك تراجعاً في القدوم السياحي إلى عموم منطقة الشرق الأوسط نتيجة الحرب والمخاوف من تجدّدها، حيث تمّ تسجيل إلغاء آلاف حجوزات السفر والفنادق وغيرها في دول كثيرة من المنطقة؛ فكيف سيكون الحال مع بلد لا يزال يبحث عن استقرار سياسي وأمني واقتصادي؟

أزمات الإقليم

تُصنَّف الأزمة الاقتصادية اللبنانية، التي بدأت أواخر عام 2019، من بين أربعة أسباب أساسية أدّت إلى تدهور غير مسبوق في الأوضاع الاقتصادية السورية بدأ من عام 2020، ولا تزال مستمرّة إلى الآن. وإن بشكلٍ أقلّ حدّة منذ مطلع 2025، إذ إن جزءاً ليس بالقليل من النشاط التجاري السوري كان يتمّ عبر البوابة اللبنانية، وهو ما لم يعُد قائماً، فضلاً عن خسارة ودائع مصرفية تختلف التقديرات حول قيمتها وحجمها، إلا أنها في العموم لا تقلّ عن 10 مليارات دولار. والخوف اليوم هو من أن تتكرّر المأساة مع الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الحرب على إيران، حيث سيكون فشل التعويل السوري على أموال الخارج لإنعاش اقتصاد البلاد، شبيهاً بـ«صدمة» خسارة المودعين السوريين لودائعهم في المصارف اللبنانية.

كلمات متقاطعة 5067

أفقيا

1- مدينة أوكرانية متنازع عليها - 2- رئيس وزراء بريطاني سابق - 3- جواب - غلاف كتاب بالأجنبية - متشابهان - 4- فقدان الوعي - لص حاذق - 5- حلية كالطوق تلبسه المرأة في زندها أو معصمها - صغير الدجاج - 6- عاصمة أوروبية - أزال الدهان وقشره - سجن الجنود أثناء الحروب - 7- نعم بالأجنبية - الغزال الأبيض - 8- نظّم - رجل أسطوري إشتهر بالنوادر - حرف جر - 9- مُخادع - يقتل على غفلة - 10- عاصمة آسيوية

عمودياً

1- مدينة فرنسية - 2- عاصمة مونته نيغرو - 3- حرف نصب - رجل بالأجنبية - مضيق في المحيط الهندي بين أوستراليا وتسمانيا - 4- لفافة ضخمة من التبغ - شركة نفط - 5- تخفق - ندف القطن - 6- صديق - بلدة لبنانية في قضاء الشوف - 7- عاصمة عربية - من أقدم وأهم مدن فلسطين التاريخية - 8- ورق - إلتهاب غشاء الأنف - قطع - 9- دولة آسيوية - مدينة فلسطينية - 10- مدينة لبنانية

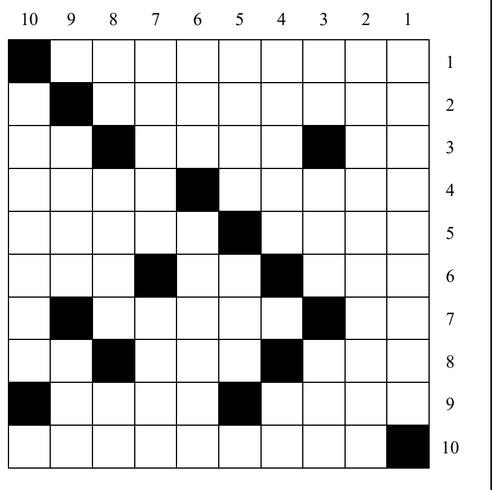

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- حلب - العرّاب - 2- اسكيمو - دبي - 3- سارايڤو - حصَن - 4- ين - لار - شاة - 5- أهزّ - يارا - 6- السكان - 7- ربما - مشتاق - 8- مها - اي - مهب - 9- لا - الوفي - 10- كذبة نيسان

عمودياً

1- حاسي الرمل - 2- لسانه - بهاك - 3- بكر - زاما - 4- يال - لا - اب - 5- أميانس - آلة - 6- لوڤر - كميون - 7- ياش - في - 8- رد - شانتميس - 9- إبحار - آه - 10- بيضة القبّان

sudoku 5067

			5				4	
	5					1	2	9
	3		4	9	6			
	4	3		7				
		1	3		9	5		
				2		9	8	
			6	8	3			
2	6	5					3	
				5		4		7

حلول الشبكة السابقة

5	4	1	6	2	3	8	7	9
7	2	6	9	8	1	3	5	4
8	9	3	7	4	5	1	2	6
6	7	5	1	3	9	4	8	2
1	8	4	5	6	2	9	3	7
9	3	2	4	7	8	6	1	5
4	1	7	8	5	6	2	9	3
3	6	9	2	1	7	5	4	8
2	5	8	3	9	4	7	6	1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 364

كلمة السر من 7 حروف: خليج في الخروج من أجمل الوجهات السياحية

الاسكا - أوديسا - بنما - بحر - تايلاند - تونس - جنوة - جون - دافاو - ريغا - سينسر - سرت - سو - عمان - عدن - فونسيكا - فنلندا - قابس - كوتش - منار - مين - مد

ت	ب	ح	ر	غ	ع	ش	ت	و	ك
ا	ا	و	س	د	ج	و	ن	ي	ت
ر	س	ي	ن	ر	ا	ن	م	و	ا
ا	د	ي	ل	س	ر	ت	ن	غ	ا
ك	ا	س	د	ا	ن	س	ي	ا	ا
ي	ف	ب	د	و	ن	ر	س	د
س	ا	ا	م	ن	ا	د	ب	ن
ن	و	ق	ا	ن	ي	م	ن
و	ج	ن	و	ن	ج	ر	ر	ا
ف	ع	ة	و	ن	ج	ر	ا	ل

حلول الشبكة السابقة: بلوشستان

عملية حسابية 364

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

24	٪		X		=	56
٪		X		X		
	+		٪		=	3
X		٪		–		
	٪	7	X		=	78
=		=		=		
84		9		37		

حلول الشبكة السابقة

79	–	19	٪	4	=	15
+		X		X		
12	٪	4	X	25	=	75
٪		٪		٪		
7	X	2	X	2	=	28
=		=		=		
13		38		50		

شبكة العنكبوت 364

إعداد نعوم مسعود

1 – 5 عاصمة نيجيريا
4 – 18 أغنية لعملاق الطرب وديع الصافي
16 – 22 مضيق بحري بين اسبانيا والمغرب
22 – 32 احدى القارات في العالم
31 – 39 رئيس فلسطيني راحل
37 – 46 اغنية لكوكب الشرق ام كلثوم
45 – 54 ادبية وشاعرة لبنانية راحلة
54 – 60 بلدة لبنانية في قضاء المتن من ضواحي بيروت الكبرى
58 – 66 رسام ونحات ايطالي راحل
65 – 69 لاعب كرة قدم برازيلي
68 – 76 عائلة رائد فضاء مشى على سطح القمر
76 – 82 من جزر الانتيل الصغرى الفرنسية عاصمتها باس تير
80 – 88 ثانية كبرى مدن جمهورية الكونغو الديموقراطية بعد العاصمة كينشاسا
87 – 92 خطيب روما القديمة
90 – 96 لاعب كرة قدم برتغالي محترف
95 – 99 احدى العملات
97 – 103 مدينة ايرانية
102 – 110 مدينة ألمانية في ولاية بافاريا

حل شبكة العنكبوت السابقة

بانكو - كورت فالدهايم - ايمان البحر درويش - شمندر - درون - نانتالي وود - وديع الصافي - فيصل عمر كرامي - ميشال عون - تنيل شعبل - لاهور - ورزازات - انون - نصري شمس الدين - ديناصور - صورات - اناتورك - كاتفات

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5067

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

زعيم هندي (1869-1948). قاوم الإحتلال الإنكليزي بالطرق السلمية

7+8+9+6 = عاصمتها أكرا ■ 1+11+3+5 = حمام بريّ ■ 1+10+2+4 = تهدّ الحائط

حل الشبكة الماضية: **جوليوس روتير**

الحرب الكونية ضد المقاومة

وادي السيليكون إنجيل اليمين الأميركي

كاثوليكية فانس ليست كاثوليكية روما، و«بالانتير» ليست كنيسة، وإسرائيل ليست مجرد حليف. ثمة خيط واحد يجمع وادي السيليكون بمكتب نائب الرئيس الأميركي وتل أبيب، ويضعهما في مواجهة الفاتيكان: مشروع يرى في إنقاذ «الحضارة» الغربية فريضةً

علي عواد

في عام 2019، أعلن نائب الرئيس الأميركي جي دي فانس عن اعتناقه الكاثوليكية. كان ذلك اختياراً فكرياً وسياسياً واضح الأبعاد، لأنّ الكاثوليكية التي اختارها فانس ليست الكاثوليكية التي يمثلها البابا ليو الرابع عشر من الفاتيكان. هذا الفارق لا يُختزل في تباين لاهوتي داخلي، إذ يمتد إلى رؤيتين متناقضتين للعالم والسياسة والإنسان. وحين نشرت شركة «بالانتير» للذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وثيقتها السياسية على منصة «إكس»، صار جلياً أن ثمة أيديولوجيا واحدة تجمع وادي السيليكون وفانس والتيار الكاثوليكي القومي الأميركي، وإن تعددت لغاتها وأوعيتها.

كاثوليكيتان

قبيل انتخابه بابا، نشر الكاردينال روبرت بريفوست، الذي صار لاحقاً ليو الرابع عشر، تغريدات على منصة «إكس» ينتقد فيها توظيف فانس للاهوت الكاثوليكي لتبرير سياسات الترحيل. استند فانس إلى مفهوم ordo amoris، أو «ترتيب الحب» عند القديس أوغسطينوس، ليقول إن المسيحي يقدّم حب الوطن والعائلة على حبّ الجار الأجنبي. ردّ البابا ليو بأن هذه القراءة مغلوطة.

هذا الاشتباك اللاهوتي المباشر بين من صار بابا ونائب رئيس يوضح أنّ الإرث الكاثوليكي الواحد يحتمل قراءتين لا تلتقيان. فانس وتيار من المثقفين الكاثوليك الأميركيين الذين يتبنّون ما صار يُعرف بـ«التكاملية الكاثوليكية» (Catholic Integralism: فلسفة سياسية ترى أن الإيمان الكاثوليكي يجب أن يحدد الإطار القانوني والسياساتي للدولة، فتتّحد السلطة الزمنية والسلطة الروحية من أجل تعزيز الخير العام. هذه الفلسفة تعارض الفصل الليبرالي بين الكنيسة والدولة، وتقول إنّ الأخيرة ينبغي أن تخضع للكنيسة في المسائل المتعلقة بخلاص الإنسان وتنظيم الحياة الاجتماعية.

أبرز منظري هذا التيار أستاذ العلوم السياسية باتريك دينين في كتابه «لماذا فشلت الليبرالية»، وأستاذ القانون البارز في كلية الحقوق في جامعة «هارفارد» أدريان فيرميول، الذي يذهب إلى أنّ النظام الليبرالي أنتج فراغاً أخلاقياً لا تملؤه السوق ولا الحقوق الفردية. وفانس ربطته بدينين علاقة شخصية قبل دخوله السياسة، واستقى من هذا التيار جزءاً أساسياً من لغته السياسية وأدواته التحليلية في فهم أزمة المجتمع الأميركي.

وصول «التكاملية الكاثوليكية» إلى مكتب نائب الرئيس يعني أنّها صارت أيديولوجيا للدولة، تُترجَم في سياسات الترحيل والحدود وتعريف من ينتمي إلى المجتمع ومن يُستبعد منه. ومن هذه الزاوية، لا يمكن القول إنّ المواجهة بين فانس ومن خلفه وادي السيليكون، وليو الرابع عشر شجار لاهوتي، إذ هي صراع على تعريف السلطة ومشروعيتها.

البابا الأميركي والمفارقة الكبرى

انتُخب ليو الرابع عشر في أيار (مايو) 2025 خلفاً للبابا الراحل فرنسيس، ليصبح أول بابا أميركي في التاريخ. جاء اختيار الاسم تيمناً بالبابا ليو الثالث عشر الذي طوّر التعليم الاجتماعي الكاثوليكي الحديث في خضم الثورة الصناعية، في إشارة إلى أنّ هذه البابوية ستضع قضايا الكرامة الإنسانية في مركزها في مواجهة تحديات الثورة الصناعية الجديدة.

المفارقة أنّ البابا الأميركي الأول وجد نفسه في مواجهة مع نائب الرئيس الأميركي حول السؤال نفسه: ما معنى الكاثوليكية سياسياً؟ قال البابا ليو في أيلول (سبتمبر) 2025 إن «من يقول إنه ضد الإجهاض لكنه يوافق على المعاملة اللاإنسانية للمهاجرين في الولايات المتحدة، لا أعرف إن كان فعلاً مدافعاً عن الحياة». توصيف موجّه نحو فانس وتياره بلا مراوغة. وفي أول وثيقة بابوية رئيسية له بعنوان «لقد أحببتُك»، أدان ليو ما سمّاه «ديكتاتورية» عدم المساواة الاقتصادية، ووصف المهاجرين بأنهم «رسل أمل» تلتزم الكنيسة بالدفاع عنهم (راجع «الأخبار» - تحوّلات الهوية الدينية تنعكس على شعبية «ماغا» - الإثنين 20 نيسان/ أبريل 2026).

ما يمنح ليو ثقلاً استثنائياً في هذا الصراع هو سيرتُه قبل الفاتيكان. فهو أميركي من شيكاغو يعرف السياسة الأميركية من الداخل، وقد خدم مهاجرين في بيرو لعقود. وقد أشار المحللون إلى أنّ انتخابه أفقد تيار فانس حجة مريحة طالما استخدمها في مواجهة الفاتيكان: القول إنّ البابا لا يفهم أميركا. والأهم من ذلك أنّ ليو يتكلم الإنكليزية لغةً أولى، ما يعني أن خطابه يصل إلى الجمهور الأميركي مباشرة وبالكامل، من دون أن تُلطّفه الترجمة أو يُخفّفه الوسيط. صار الشقاق مكشوفاً في عريه الفكري: ليو يقرأ الإرث الكاثوليكي رسالةً إلى المهمّشين، وفانس يقرأه أداةً لبناء «حضارة» تنهض على أنقاض الفرد، تتغذى على بياناته وتبحث له وهم انتمائه، في المنظومة التي يسميها المنظّرون الآن الرأسمالية المتأخرة. وفي هذا السياق، حين يلجأ نظام اقتصادي في أزمته إلى «التكاملية الكاثوليكية» والقومية ومنظومة المراقبة الرقمية، فهو يُعلن عن احتياجه إلى دعائم خارجية لأنّ دعائمه الداخلية بدأت تتصدّع. ما يبدو هجوماً أيديولوجياً متقدماً هو في جوهره دفاع عن نظام يشعر بهشاشته.

بالانتير: البيان السياسي بلغة التكنولوجيا

وثيقة شركة «بالانتير» الأخيرة نصّ يتكلم بلغة وادي السيليكون ويحمل روح «التكاملية الكاثوليكية». فكما تطالب التكاملية بدولة تتدخل في الحياة الأخلاقية والثقافية لصون الخير المشترك، تطالب الوثيقة بواجب وطني على مهندسي التكنولوجيا، وتدعو إلى إعادة التسليح وتعزيز القوة الصلبة بعد فشل القوة الناعمة، وتنتقد ما تسمّيه «طغيان التطبيقات» وضحالة ثقافة التكنولوجيا الاستهلاكية، وتطرح سؤالاً استفزازياً: «هل صار الأيفون أعظم ما أبدعناه، إن لم يكن ذروة إنجازنا الحضاري؟». هذا السؤال يكشف عن قلق حقيقي يسكن قيادات الشركة. التكنولوجيا في نظر هؤلاء لم تعد غاية في ذاتها، وصارت أداة

> **ما يبدو هجوماً أيديولوجياً متقدماً هو في جوهره دفاع عن نظام يشعر بهشاشته**

> **ليو يقرأ الإرث الكاثوليكي رسالةً إلى المهمّشين، وفانس يقرأه أداةً لبناء «حضارة» تنهض على أنقاض الفرد**

لمشروع أكبر: استعادة الهيمنة الدولة الأميركية في مواجهة منافسيها الاستراتيجيين. ولهذا تتجاوز الوثيقة نقد الاستهلاك الرقمي حين تتبنى منطق الترتيبة الحضارية وتقول: «بعض الثقافات أنجزت تقدماً حيوياً، وثقافات أخرى ما زالت مختلة ومتراجعة». هذه الجملة، في وثيقة شركة تكنولوجيا، تجاوزت كل الحدود التي رسمتها اللغة الليبرالية لخطاب الشركات في العقود الماضية. وهي تنسجم مع المنطق الفكري الكلي للوثيقة التي تضع «الحضارة» الغربية» في مركز التاريخ وتطالب بالدفاع عنها بأدوات القرن الحادي والعشرين. أسّس «بالانتير» المستثمر بيتر ثيل ومجموعة من المهندسين عام 2003، وصارت منذ البداية ذراعاً تكنولوجية لأجهزة الاستخبارات والجيش الأميركي. عقودها مع وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الدفاع والشرطة الفيدرالية تجعلها لاعباً عضوياً في منظومة الدولة الأمنية. وقد صار اسمها مرتبطاً بمنظومة الاستهداف العسكري وتحليل بيانات المراقبة واستُخدمت في غزة وإيران والولايات المتحدة نفسها ضد المهاجرين. أما ثيل، فليس كاثوليكياً ولا تكاملياً. هو يصف نفسه بأنه ليبرتاري متشكك بالديمقراطية، وقد لخّص موقفه من الكاثوليكية الرومانية بجملة ساخرة مفادها أنّ «ردّه ذا الكلمتين عليها هو البابا فرنسيس». غير أنّ أمواله تسلك الطريق نفسه الذي تسلكه الأيديولوجيا: ضخّ خمسة عشر مليون دولار في حملة فانس للكونغرس عام 2022، وتمويل شركة «نريا كابيتال» التي أسسها فانس، فضلاً عن تبرّعات لمنظمات اليمين الجديد عبر صندوق «دونورز تراست» الذي لا يفصح عن المستفيدين. وثيل من أدخل فانس إلى عالم رأس المال في وادي السيليكون، ووظّفه في شركته «ميثريل كابيتال». ووفق ما أورده فانس نفسه في مقاله الذي نشرته مجلة The Lamp عام 2020، فإن لقاءه بثيل في جامعة «ييل» عام 2011 هو ما أشعل فيه الفضول الديني، حين عرّفه إلى الفيلسوف الفرنسي رينيه جيرار الذي قاده في نهاية المطاف إلى اعتناق الكاثوليكية. وحين يُقرأ مسار فانس من «ييل» إلى الكاثوليكية إلى مكتب نائب الرئيس، يظهر ثيل في كل محطة: مرشداً ومموّلاً وصانع مسار (راجع «الأخبار» - مَن هم أصدقاء جاي دي فانس الذي يُفاوض إيران؟ - الجمعة 17 نيسان/ أبريل 2026).

الدين الجديد واسماؤه الكثيرة

ما الذي يجمع فانس وبالانتير و«التكاملية الكاثوليكية» في مشروع واحد؟ الإجابة هي استبدال الليبرالية بنظام قيمي يضع الدولة و«الحضارة» والانتماء الجماعي فوق الحقوق الفردية والسوق المنفلتة. يجد هذا المشروع في الفلسفة الاجتماعية الكاثوليكية سنداً فكرياً متجذراً، لأنها طوّرت على مدى قرون مفهوم «الخير المشترك» الذي يضع مصلحة المجتمع فوق الحقوق الفردية، ويمنح الدولة شرعية الحضور في الحياة الأخلاقية والثقافية.

ما يأخذه تيار فانس من هذا الإرث هو منطقه التراتبي والحضاري وحده، متجاهلاً أبعاده الاجتماعية والعدالية التي تمثلها بابوية ليو. والتناقض الهيكلي في هذا المشروع أنّ تياراً يرفض الفردانية الليبرالية وعبادة السوق يجد نفسه في تحالف وثيق مع شركات التكنولوجيا التي صارت من أضخم تجمعات رأس المال في التاريخ. التوفيق بين هذين القطبين يحصل عبر مفهوم «الدولة القوية»: دولة تتدخل في الثقافة والأخلاق وتصون الهوية الحضارية، وفي الوقت نفسه تترك لرأس المال الكبير حرية التمدد طالما أنه في خدمة المشروع القومي. ويطمح هذا الفريق أن يؤدي وادي السيليكون الدور نفسه الذي أدّته الكنيسة في العصور السابقة: منح الشرعية الفكرية والأيديولوجية لمن يمسك بمقاليد القوة.

إسرائيل: حيث تلتقي الأيديولوجيا بالتكنولوجيا

إسرائيل المستفيد المركزي من هذا المشروع، على ثلاثة مستويات متشابكة. تقنياً، صارت تقنيات «بالانتير» موثّقة الاستخدام في منظومة الاستهداف العسكري في غزة وفي العمليات ضد إيران، وهو ما يمنح الوثيقة التي نشرتها الشركة بُعداً يتجاوز البيان الأيديولوجي إلى الممارسة الفعلية. سردياً، عبارة «الدفاع عن الحضارة الغربية» التي تتبناها الوثيقة هي نفسها التي يوظّفها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في خطابه السياسي منذ سنوات، حين يقدّم إسرائيل وصيةً على «الحضارة» الغربية في مواجهة ما يسمّيه «همجية الشرق». وقد أضاف نتنياهو إلى هذا الخطاب بُعداً تكنولوجياً، يروّج فيه لإسرائيل بوصفها قوة ذكاء اصطناعي عالمية في خدمة الأمن والاستهداف. سياسياً، وجود فانس وتيار ما بعد الليبرالية في السلطة يعني إدارة أميركية لا تضع قيوداً أخلاقية أو قانونية على دعمها لإسرائيل، لأنّ المشرعين يشتركان في العدو نفسه وفي الأداة نفسها. الخيط الذي يجمع وثيقة بالانتير بخطاب نتنياهو منظومة متكاملة تتقاسم فيها رأس المال التكنولوجي والقوة العسكرية والسردية الحضارية أدواراً موزّعة في مشروع واحد. وداخل هذا المشروع يقع توتر حقيقي: الصهيونية المسيحية الإنجيلية التي تدعم إسرائيل تجد نفسها في احتكاك متصاعد مع التيارات الكاثوليكية القومية الصاعدة التي ترى في الانخراط الأميركي المفتوح في المنطقة تهديداً للمشروع القومي الأميركي. دعم فانس لإسرائيل مشروط، يخضع لمنطق المشروع القومي الأميركي. وهو ما يضعه في تناقض مع الصهيونية المسيحية الإنجيلية التي ترى في دعم إسرائيل واجباً لاهوتياً مستقلاً عن أي حسابات للمصلحة. إسرائيل في نظر فانس اداة في منظومة اكبر، وهذا التوصيف في حد ذاته أكثر إشكالية من البراغماتية، لأن الأداة تُستبدل حين تكفّ عن الخدمة. وفي هذه الفجوة بين الدعم المشروط والدعم العقدي يقع أحد أعقد التناقضات الداخلية في اليمين الأميركي الراهن.

الكنيسة الجديدة

البابا ليو الرابع عشر وفانس يقرآن الإرث الكاثوليكي الواحد قراءتين متباعدتين: يرى ليو فيه رسالة إلى المهمّشين عبر الحدود والثقافات، ويرى فانس فيه أداةً لبناء «حضارة» تقف في وجه ما يسميه الانحلال الليبرالي. هذا الشقاق علامة على تحوّل جوهري في بنية السياسة الغربية: انتقال الفعل السياسي من منطق التدبير والمصلحة إلى منطق العقيدة والخلاص، فيغدو الدين والتكنولوجيا وجهين لمشروع خلاصي واحد. يرى في إنقاذ «الحضارة» الغربية تكليفاً. وادي السيليكون ليس كنيسة، و«بالانتير» ليست أبرشية. لكن الوثيقة التي نشرتها هذه الشركة تقول إنّ العقيدة الجديدة صارت تُكتب بالبرمجيات، وإن المعبد الجديد بُني في سان فرانسيسكو.

عَ السريع

طوني بارود: في حبّ «الجولاني»

عاد طوني بارود إلى التعليق الرياضي الذي عُرف به سابقاً، لكن هذه المرة من بوابة افتتاح «صالة الفيحاء» لكرة السلة في دمشق، بحضور الرئيس السوري أحمد الشرع. لم تكن العودة إلى الرياضة، بعد جولة من البرامج الفنية والترفيهية، شبيهة بسابقاتها، بل جاءت مكلّلة بمقدمة هلّل فيها بارود للشرع، فتحول الافتتاح الى جوقة تطبيل للرئيس السوري المؤقت. وضجّت مواقع التواصل الاجتماعي بتقديم بارود للرئيس السوري، قائلاً «كل الحب والاحترام والتقدير لرجل يجسّد هذه القيم، ولقائه مع الشباب والسوريين وكل العالم العربي. هو حاضر ليكون شاهداً على الشباب والرياضة، سيادة الرئيس أحمد الشرع».

لم يكتفِ بارود بهذه العبارة، بل أجرى مقابلات مع الإعلام السوري، قال فيها: «حضور الرئيس السوري يعني لي الكثير، فهو رجل الدولة والفرح والعطاء، ورجل العدالة الذي يعمل على بناء الإنسان قبل الحجر». لم تمر مقدمة بارود بهدوء في الفضاء الافتراضي، إذ انهالت التعليقات التي ذكّرته بالعمليات الإرهابية التي قامت بها جماعة الجولاني في لبنان، وأدّت إلى استشهاد عدد من عناصر الجيش اللبناني. وأشارت تعليقات أخرى إلى أن بارود تجاهل أوجاع أمهات الشهداء، مفضّلاً تلميع صورة الشرع. كما لفتت التعليقات إلى أنّ قناة MTV التي يديرها ميشال المر، ويعمل فيها بارود، تحرّض ضد المقاومة في لبنان، وتتبنّى أجندات إعلامية داعمة للشرع، وتُظهره بصورة «القائد المثالي». أتت هذه الخطوة بعدما دخل المر في مشاريع إعلامية مع وسائل الإعلام السورية الداعمة للشرع، التي تعمل على مهاجمة المقاومة وتلميع صورة الجولاني سابقاً.

عمار شلق: ما بينقص حبة تراب

لم يتوقف عمار شلق يوماً عن تسجيل مواقف وطنية تعبّر عن تمسّكه ببلده. إذ دأب الممثل اللبناني على استغلال كل إطلالة إعلامية لإعلان دعمه للمقاومة ورفضه أي تنازل أمام العدو الإسرائيلي. وقد حلّ شلق أخيراً ضيفاً على بودكاست «بيناتنا» الذي يقدّمه ريان حايك عبر يوتيوب، مؤكداً تمسّكه بكل شبر من أرض لبنان.

وخلال المقابلة، تحدّث شلق عن قضايا الزواج والأعمال الفنية وعلاقته بالوسط الفني. وتوقّف نجم مسلسل «قيامة البنادق» مطولاً عند علاقته بالوطن، قائلاً «إيه 10452 كلم، وما بينقصو حبّة تراب». وتابع حديثه، مشبّهاً الوطن بالعائلة، ومعتبراً أن أي خلاف داخلها يجب أن يُحلّ من داخلها لا عبر الخارج. وأضاف «أي غريب يدخل إلى العائلة تتم مقاومته من أفرادها، نساءً وشباباً وأطفالاً». كما أعرب عن استغرابه من تحوّل الوطنية إلى وجهة نظر قابلة للنقاش. ليست هذه المرة الأولى التي يعلن فيها شلق مواقفه الوطنية. خلال تكريمه قبيل انتهاء الحرب التي شنّها العدو عام 2024، أهدى جائزته إلى كل مواطن لبناني تدمّر منزله واستُشهد أفراد من عائلته.

بيروت تشعل الشاشات: فورة مقابلات سياسية

منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان، وضعت وسائل الإعلام الخليجية والعربية ثقلها في نقل أحداث البلد. ركزت الشاشات على مواكبة وقائع الحرب لحظة بلحظة، كما خصّصت مساحة لافتة لاستضافة شخصيات سياسية لبنانية بارزة وبثت مقابلات على منصاتها الرقمية. كرّست تلك المقابلات الانقسام الداخلي في البلاد، مركّزةً على مسار التفاوض المباشر بين لبنان والعدو. في هذا السياق، حلّ وليد جنبلاط ضيفاً على الحلقة الأولى من برنامج «شاهد على العصر» الذي يقدّمه أحمد منصور على قناة «الجزيرة». عُرضت الحلقة قبل أيام، وتناول فيها جنبلاط الصراع العربي الإسرائيلي، إضافة إلى قراءته لتوقعات الحرب التي يشنّها العدو حالياً. في المقابل، عرضت قناة «الغد» المصرية مقابلة مع رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة، أجراها الإعلامي سامي كليب. وتطرّق السنيورة إلى طبيعة العلاقة مع إيران والعدو الإسرائيلي، معتبراً أن العلاقة مع إيران تتسم بالخصومة، فيما يحكم العداء العلاقة مع العدو. كما أعادت هذه المقابلة إلى الأذهان ملفات الهدر والفساد المرتبطة بالسنيورة. من جانبه، حلّ النائب جميل السيد ضيفاً على بودكاست «هامش جاد» الذي يقدّمه جاد غصن عبر منصات «التلفزيون العربي» القطري. وتناولت المقابلة التطورات السياسية، بدءًا من حرب الإسناد مع غزة وصولًا إلى الحرب على إيران، قبل أن يتوقف السيد عند مسار المفاوضات مع العدو الإسرائيلي وتداعياتها على الساحة اللبنانية.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الخميس 23 نيسان 2026 العدد 5762

نزار نمر

لا تعليق

بين دبكة ترامب على شاشة LBCI وفضيحة تبرئة الاحتلال رقمياً من تدمير تمثال المسيح في دبل، يسقط القناع عن إعلامٍ يضحّي بالواقع من أجل «الترينـد». هنا، يتحول الذكاء الاصطناعي إلى سلاح للتضليل، ويغدو «المراهقون» والذباب الإلكتروني أدوات لمحو الحقيقة وبيع الأوهام في زمن السقوط المهني المدوي

مراهقون يسرحون ويمرحون في LBCI

منذ العام الماضي، انضمّ حسن الخطيب، الذي اشتهر منذ تحرّكات تشرين 2019 عبر صفحة BB Channel «الساخرة»، إلى قناة LBCI. الصفحة معروفة بمهاجمتها المقاومة وانتظار ربع تصريح من أيّ مسؤول في «حزب الله» للسخرية منه لكن باستخدام عبارات العدوّ، مقابل دعم خصومه مع «السخرية» منهم بين الحين والآخر لادّعاء التوازن. لذا، لم يكن الخطيب ليعترض طبعاً على التطبيع مع ذاك العدوّ، هو الذي نشر مقاطع كثيرة عبر السنوات تدعم هذا المسار. فقد استغلّ وفاة زياد الرحباني العام الماضي لنشر مقطع عنه بالتعاون مع LBCI، بالإضافة إلى آخر عُرضت فيه فقط مواقف الرحباني الناقدة للحزب، لتصويره كأنّه كان ضدّ المقاومة.

منذ ذلك الحين كرّت سبحة المقاطع التي تنشرها القناة بالتوازي على صفحاتها الافتراضية، مهما بلغ مضمونها من سخافة وحتّى وضاعة. آخر هذه المقاطع واحد مصنوع بالذكاء الاصطناعي لشخصيّات «ليغو»، وهو ما اشتهرت إيران بالقيام به خلال الحرب الأخيرة عليها. في المقطع، يظهر الرئيس الأميركي دونالد ترامب وهو يقول «اجعلوا لبنان عظيماً من جديد». تصريح قاله بالفعل مقتبساً إيّاه عن شعار حركته السياسية «اجعلوا أميركا عظيمة من جديد». بعد ذلك، يظهر ترامب متوسّطًا جنوداً صهاينة من جهة، ومقاومين لبنانيّين من جهة أخرى، وهو يحاول إقامة «السلام» بينهما، قبل أن يتراقص على الدبكة اللبنانية!

لم يكن هذا المقطع الأسخف بين ما سبق ونشره الخطيب مع LBCI. لكنّه تعرّض لسخرية وانتقادات واسعة، بالتحديد على «إكس»، ولا سيّما لما اعتبره ناشطون انحطاط القناة ووصولها إلى الحضيض لنشرها محتوى من هذا النوع فيما يُفترض أنّها وسيلة إعلامية مرموقة. فقد ارتأى فريق عمل القناة الذي طُرد منه أصحاب الخبرة وبات يتألّف بشكل شبه تامّ من شباب يفتقرون إليها، أن يضمّ الخطيب ظنّاً أنّ ذلك يضرب عصفورَين بحجر: استمالة الأجيال الشابّة، وبخّ سموم الأجندات الخارجية. لكن ما يقوم به هذا الفريق فعليّاً هو الانتحار ثلاث مرّات. مرّة لتدمير هيبة اسم قناتهم كوسيلة إعلامية «عريقة». ومرّة لفقدان ثقة شريحة واسعة من اللبنانيّين لاصطفاف القناة بشكل علني بجانب فئة دون غيرها بعدما بنت صورتها عبر السنوات كـ«محايدة». ومرّة للدعم العلني لرئيس منبوذ عالميّاً، ومفضوح بوثائق إبستين، وداعم لـ«إسرائيل» فيما العالم ووسائل الإعلام العالمية بما فيها «الشبابية»، تتّجه لمعارضة سياسات كلَيهما ونبذ أيّ علاقة معهما.

اللبنانيّون الصهاينة باعوا المسيح!

بعدما اعترف كيان الاحتلال بتدمير أحد جنوده تمثالاً للسيّد المسيح في أطراف بلدة دبل الجنوبية، لم يحتمل بعض داعميه في لبنان الأمر، فوصلت بهم الهلوسة إلى حيث لم يصل العدوّ نفسه! هكذا، نشرت «خبر عاجل 24/24» المدعومة من أنطون الصحناوي وهي إحدى صفحات «واتساب» التي تنتشر كالبعوض، صورتَين مولّدتَين عبر الذكاء الاصطناعي تزعمان أنّ الجندي الصهيوني أعاد التمثال إلى مكانه وسجد أمامه، في تقليد مباشر لصوَر مقاتلي «حزب الله» أمام تماثيل مماثلة في سوريا. وانتشرت الصورتان المفبركتان على الصفحات المماثلة وصفحات صهيونية أخرى، علماً أنّها حملت شارة «خبر عاجل 24/24» في وسطهما. سرعان ما ذاب الثلج وبان المرج، إذ تمكّن ناشطون من فضح أنّ الصورتَين مولّدتان عبر الذكاء الاصطناعي عبر أدوات عدّة تكشف ذلك، على رأسها SynthID التابعة لـ«غوغل»، وهو ما أكّدته شركة Lead Stories المتخصّصة في كشف الأخبار المفبركة وتعمل لصالح فايسبوك وتيك توك. وقامت صحيفة «النهار» بتحقيق مشابه، وخلصت إلى النتيجة نفسها،

مبيّنةً الاختلافات التي يمكن عبرها ملاحظة زيف الصورتَين. من جهة أخرى، كانت صفحة «بلاد البترون» التي يديرها الصحافي في «نداء الوطن» نبيل يوسف، تعيد نشر الصورتَين، بعدما كانت نفسها قد شكّكت بصحّة الصورة الأصلية (صورة التدمير). إذ ادّعى يوسف أنّها مصنوعة عبر الذكاء الاصطناعي والحدث يعود إلى العام 2006، رغم التأكّد من أنّ الصورة حقيقية، والتحقّق من تاريخها ومصدرها من الصحافي يونس طيراوي، وتأكيد بلدية دبل، واعتراف العدوّ! بعد ذلك، نشرت الصفحة صورة للتمثال الذي أعيد رفعه، مدّعيةً أنّ كيان العدوّ هو الذي قام بذلك في ترداد مباشر للمتحدّث باسمه، قبل أن تنشر إذاعة «صوت المحبّة» مبيّنةً أنّه أعيد بتقديم من الدولة الإيطالية عبر اليونيفيل!

على بالي

أسعد أبو خليك

لم يكن إطلاقُ مسارِ السلام مع إسرائيل، في الوقت الذي كان العدوان الإسرائيلي على لبنان في أوجّه، يحتاجُ إلى أكثر من اتّصال من مسؤول أميركي في كانون الثاني الماضي مع جوزيف عون. طلع عون يومذاك بفكرة التفاوض المباشر مع إسرائيل، والتي-للمرّة الأولى في تاريخ صراعنا مع العدو- لم تكن إسرائيل تطلبه. إسرائيل، كما قال لي عبدالله أبو حبيب: لم تعُد تكترث للسلام مع العرب. هي أدركت أنّ العرب (خارج لبنان) يكرهونها وهي تبادلهم الكراهية بكراهية أكبر (دينيّة وعنصريّة وقوميّة) وتريد أن تفرض سطْوتها وهيمنتها على المنطقة بالقوّة المفرطة لأنّ عقيدة الصهيونيّة منذ التأسيس لم تختلف عن عقيدة الاستعمار الغربي: إنّ هؤلاء السكان الأصليّين لا يفهمون إلّا لغة القوّة، وكلّما أفرطنا في القوة ولّدنا طاعة وانصياعاً واستسلاماً. لكنّ الصراع دام لأكثر من قرن، والعقيدة أثبتت فشلها. عون يريد أن يطبّعَ (عبر إلغاء قوانين المقاطعة والتواصل- يعني التجسّس لصالح إسرائيل سيصبح مُقنّناً ومشروعاً؟-) مع العدوّ قبل تحقيق السلام وهذا دَيدن نواف سلام. هذا يعني أنّ عقوداً مِن السلام بين الأردن وإسرائيل وبين مصر وإسرائيل فشلت في تحقيق تطبيع، لكنّ الثنائي عون وسلام يعِدان أميركا وإسرائيل بتحقيق التطبيع حتى قبل توقيع اتّفاقية سلام كي يعمّ التجسّس والتعامل مع إسرائيل بين اللّبنانيّين. ورضى الراعي الأميركي حصل عليه أمين الجميل الذي عقد غير لقاء مع رونالد ريغان، لكن بحلول 1984 كان المسؤولون الأميركيون في واشنطن يُطلقون وصْف «ترافولتا» على الجميّل. كلّ أداة أميركيّة في بلادنا تحلم بأن تكون محظيّة أكثر من غيرها، وكلّ مسؤول يحاول أن يلبّي شروط أميركا ومطالبها أكثر من غيره، لكنْ هناك تضاد: بين مطالب أميركا (وهي مطالب إسرائيلية) ومزاج الشعب العربي في الدول العربيّة. القمْع طبعاً يستطيع أن يفرض اتّفاقيات سلام: أي إنّ الديموقراطية اللّبنانيّة (وهي وحيدة في المنطقة اليوم) باتت مهدّدة وبخاصّة أنّ مدير مؤسّسة واشنطن (الذراع الفكري للّوبي الإسرائيلي) طالب بفرْض عقوبات على كلّ نائب يعارض السلام مع إسرائيل.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com